جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة بالمنوفية

إثبات النبوة
بين
المتكلمين والصوفية

إعداد الدكتور

عبدالسلام إبراهيم السيد شرف الدين

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالمنوفية

إثبات النبوة بين المتكلمين والصوفية

عبدالسلام إبراهيم السيد شرف الدين

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية، شبين الكوم، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربية.

الإيميل الجامعي: abdelsalamsharaf.adv@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يأتي هذا البحث ليناقش قضية النبوة، بيد أن هذه المناقشة اختصت بوجه لعله أهم وجوه القضية، أعني: إثبات النبوة، وقد تعرض هذا البحث بالبيان، لأهمية إثبات النبوة، لأن هذا الإثبات فيه إثبات لكثير من القضايا العقدية، حيث إن النبوة تعتبر الركيزة الأساسية لكثير من تلك القضايا، وحيث إن هذه العصور تشهد كثيرا من الشبه التي يثيرها المشككون حول كثير من القضايا العقدية، ارتأينا أن نولي وجهنا شطر قضية النبوة، لبيان الجهود التي قامت بها طوائف الفكر الإسلامي في إثبات النبوة، حيث إن هذا البيان يتضمن أيضا إثبات كل القضايا المتوقف ثبوتها على ثبوت قضية النبوة.

كما تعرض البحث لأهم أدلة إثبات النبوة بين طائفتين من أهم طوائف الفكر الإسلامي، طائفة المتكلمين، وطائفة الصوفية، أما بالنسبة للمتكلمين فقد تعددت أدلتهم ومسالكهم لإثبات النبوة، بالرغم من أن معظم الدراسات – وليست بالكثيرة – حين تعرضت لقضية النبوة عند المتكلمين، كادت تقصر أدلة الإثبات عندهم على مسلك واحد فقط، هو مسلك الإعجاز، لكن مع استقراء التراث الكلامي فيما يتعلق بقضية النبوة، نجد لهم مسالك عديدة في إثبات النبوة.

أما الصوفية، فقضية النبوة عندهم فيها الكثير من الصعوبات، لعل أهمها: ما شنع به خصومهم عليهم من كونهم يعلون شأن الولاية على النبوة، وكونهم يتعاملون مع النبوة بمنهج الفلاسفة، حيث يقولون بأن النبوة، اكتساب وليست

اختيارا واصطفاءً، فجاء هذا البحث ليميط اللثام عن هذه الفرية، ويبين أن الصوفية لا يقدمون الولاية على النبوة، بل إنهم يجلون النبوة ويضعونها في رتبتها اللائقة بها، وأنهم يعتقدون أن النبوة اصطفاء واختيار، لا اكتساب واجتهاد، وبناء على هذا، فإن الصوفية يثبتون النبوة بدلائل كثيرة، وقد قام البحث ببيانها.

الكلمات المفتاحية: النبوة، الصوفية، إثبات، المتكلمين.

Proof of Prophecy Between Theologians and Sufis

Abd al-Salam Ibrahim al-Sayed Sharaf al-Din

Department of Creed and Philosophy - Faculty of Fundamentals of Religion, Al-Azhar University, Menoufia – Egypt.

University email: abdelsalamsharaf.adv@azhar.edu.eg

Abstract:

This research comes to discuss the issue of prophecy, however, this discussion is concerned with one aspect that is perhaps the most important aspect of the issue, I mean: proof of prophecy. Of these issues, and since these eras witness many similarities raised by skeptics about many doctrinal issues, we decided to give our face to the issue of prophecy, to show the efforts made by the sects of Islamic thought in proving prophecy, as this statement also includes proving all issues Depends on its proof to prove the issue of prophecy

The research also exposed the most important evidence of prophecy between two of the most important sects of Islamic thought, the sect of theologians, and the sect of Sufism. As for the theologians, their evidence and paths to prove the prophecy were numerous, although most of the studies - and not many - when they dealt with the issue of prophecy among the theologians, almost lacked evidence. Evidence for them is on only one path, which is the path of miracles, but with extrapolation of the theological heritage with regard to the issue of prophecy, we find many paths for them in proving prophecy

As for the Sufis, the issue of prophecy for them has many difficulties, perhaps the most important of which is:

what their opponents slandered them about because they exalt the importance of guardianship over prophecy, and the fact that they deal with prophecy with the approach of philosophers, where they say that prophecy is acquisition and not selection and selection. This lie shows that the Sufis do not prioritize the mandate over the prophethood, but rather they honor the prophethood and place it in its appropriate rank, and that they believe that the prophethood is selection and choice, not acquisition and diligence, and based on this, the Sufis prove prophethood with many evidences, and the research has explained them

Keywords: Prophecy, Sufism, Proof, Speakers

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي من علينا بالإسلام وهدانا إلى الإيمان، واصطفى بني آدم على سائر الخلق، فجعل منهم الأنبياء والرسل، فهدى بهم من الضلالة، وبصر بهم من العمى، وأرشد بهم من الغي.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تبارك اسمه، وتمت كلمته، وعمت نعمه.

وأشهد أن سيدنا محمدا عبدالله ورسوله وصفيه من خلقه وخليله، أطلعه ربه في سماء النبوة سراجا لامعا وقمرا منيرا، نبي ما ضل وما غوى، وما ينطق عن الهوى، به ختمت النبوة، وتمت الرسالة، وحازت أمته الخيرية، فجعلها الله ببعثته خير أمة أخرجت للناس.

اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه بقدر عظمة ذاتك يا أحد.

أما بعد،،،

الله (ﷻ) خلق الإنسان وأوجده على ظهر هذه الأرض ليحمل أمانة التكليف، تلك الأمانة التي فرقت بين الإنسان وغيره من سائر المخلوقات، وهذا التفريق إنما هو تفريق تميز وعلو شأن، ويبدو أن هذا التميز كان واضحا منذ خلق الله الإنسان حتى قبل أن يكلفه بآداء مهام هذا التكليف، وقد بدت مظاهر هذا التكريم واضحة جلية في قضية خلق آدم (عليه السلام)، فعملية الخلق في حد ذاتها سارت على نحو من التكريم والتفضيل، حيث خلق الله آدم بيده {**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**} [ص:٧٥] ثم من عليه بقبس منه فكانت الروح {**وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ**

رُوحِي} [الحجر:٢٩] ولم يقف التكريم عند هذا الحد، بل إن الله (ﷻ) منح آدم مزيدا من التكريم حين أسجد له خلقا آخر وهم الملائكة، على ما هم عليه من أصل الخلقة النورانية(١) والطاعة التامة وعدم العصيان **{لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}** [التحريم:٦] ومع ذلك أمرهم الله بالسجود لآدم، ثم أسبل الله على آدم مزيدا من المنح والعطايا فأسكنه جنته، وقبل هذا كان هناك تكريم آخر لآدم بأن خلق له من جنسه زوجا يسكن إليها يأنس بها وتأنس به، ثم ظهرت بوادر التكليف المتمثل في الأمر والنهي حين دخلا الجنة فأمره ربه أن يأكل من كافة الثمار والأشجار ونهاه عن شجرة واحدة، وبفعل الإغواء والوسوسة الإبليسية غوى آدم وأكل من الشجرة، وهنا تظهر مدى الرحمة واللطف الإلهي حين هبط آدم وزوجه إلى الأرض، وفي هذا المحل الجديد لم يعدم آدم – وذريته من بعده – الاتصال الإلهي، بل إن الله (ﷻ) أعطى آدم وذريته قبسين من النور

الأول: هو العقل، تلك الهبة الربانية التي إن أحسن الإنسان استخدامها أوردته موارد النجاة، لكن هذه الهبة لا تتكفل وحدها أن تورد الإنسان موارد النجاة إلا إذا تعاضدت وتعاونت مع الهبة الربانية الثانية لبني آدم وهي:

---

(١) **حول تعيين أصل الخلقة لبعض الأجناس من الخلق،** أخرج الإمام مسلم في صحيحه بسنده أن النبي (ﷺ) قال "خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم" انظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طـ: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ، كتاب: الزهد والرقائق، باب: في أحاديث متفرقة، جـ٤، صـ٢٢٩٤.

الثانية: النبوة، فإن النبوة كانت ومازلت وستظل هي الحصن الحصين لبني آدم، وهي الصراط المستقيم الذي يهدي الإنسان لأقوم الطرق، طريق رب العالمين

وحتى يحصل للإنسان الاهتداء إلى هذا الطريق لا بد –كما سلفت الإشارة – من التعاون بين هاتين الهدايتين، هداية النبوة وهداية العقل، تعاون يصل بهما إلى حد التلاحم، كما صرح بذلك الراغب الأصفهاني، فتحت عنوان في كتابه الذريعة وسمه بـــ: كون الرسول والعقل هاديين الخلق إلى الحق، قال "للّه (ﷻ) إلى خلقه **رسولان: أحدهما:** من الباطن وهو العقل، **والثاني:** من الظاهر وهو الرسول، ولا سبيل لأحد إلى الانتفاع بالرسول الظاهر ما لم يتقدمه الانتفاع بالباطن، فالباطن يعرف صحة دعوى الظاهر، ولولاه لما كانت تلزم الحجة بقوله، ولهذا أحال اللّه من يشكك فيِ وحدانيته وصحة نبوة أنبيائه على العقل، فأمره بأن يفزع إليه في معرفة صحتها، فالعقل: قائد والدين مدد، ولو لم يكن العقل لم يكن الدين باقيًا، ولو لم يكن الدين لأصبح العقل حائرًا، واجتماعهما كما قال تعالى: **(نُورٌ عَلَى نُورٍ)**"(١).

وهذا المعنى من التعاون والتضامن بين العقل والنبوة هو ما ذهب إليه أيضا الإمام الغزالي، فتحت عنوان: تظاهر العقل والشرع وافتقار أحدهما الى الآخر، قال في معارج القدس "اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع والشرع لم يتبين إلا بالعقل فالعقل كالأس والشرع كالبناء ولن يغني أس ما لم يكن بناء ولن يثبت بناء ما لم يكن أس"(٢).

---

(١) **الذريعة إلى مكارم الشريعة:** أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـــ) تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، طـــ: دار السلام – القاهرة، طـــ سنة ١٤٢٨هـــ – ٢٠٠٧م، صـــ١٥٧،١٥٨.

(٢) **معارج القدس في مدراج معرفة النفس:** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـــ) طـــ: دار الآفاق الجديدة – بيروت، طـــ الثانية سنة ١٩٧٥م، صـــ٥٧.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على عدة مناهج اقتضتها طبيعته، وكانت كالتالي:

أولا: المنهج التاريخي (الاسترادادي)، ومن خلال هذا المنهج استقصيت آراء المتكلمين والصوفية في قضية النبوة، كما قمت بتوثيق المعلومات البحثية الواردة في البحث وذلك بردها إلى مصادرها الأصيلة، كما تقتضي الأمانة العلمية.

ثانيا: المنهج الاستدلالي، وبه تتبعت النصوص التي تتناسب مع الإطار المعرفي للبحث، وأقمتها كأدلة على قضية البحث.

ثالثا: المنهج التحليلي، ومن خلال هذا المنهج توقفت أمام بعض النصوص بالتحليل واستخراج ما بدا لي من معاني كلما تطلب الأمر ذلك.

رابعاً: المنهج النقدي، ومن خلال هذا المنهج توقفت أمام بعض النصوص موجها بعض الاعتراضات التي بدت لي.

خامسا: المنهج الاستنباطي، ومن خلال هذا المنهج، وبعد استعراض بعض المقدمات الواردة في ثنايا البحث، والتي جاءت في صورة نصوص وأدلة وما شمل هذه النصوص والأدلة من تحليل أو نقد وغير ذلك، استطعت الوصول إلى بعض النتائج، وقد أشرت إلى هذه النتائج إما في ثنايا البحث أو في خاتمته.

وبالإضافة إلى المناهج – الآنف ذكرها - المستخدمة في هذا البحث، اتبعت الأمور التالية:

أولا: عزوت الآيات القرآنية إلي سورها، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

ثانيا: خرجت الأحاديث الواردة في البحث من كتب الحديث المعتمدة.

ثالثا: وثقت النقول والأقوال من مصادرها – ما أمكن ذلك – وإن كان النقل بنصه جعلته بين علامات التنصيص وإن كان بتصرف نبهت على تصرفي فيه.

رابعا: المصادر التي رجعت إليها في هذا البحث وثيقة الصلة بموضوع البحث وقضيته الرئيسة.

خامسا: كان هناك تدخل بالتعليق والتحليل والشرح وغير ذلك حسب ما يقتضيه المقام.

سادسا: وضعت فهرسا يوضح المصادر والمراجع التي رجعت إليها في البحث، وقد رتبته حسب الترتيب الهجائي.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث على خطة كانت على النحو التالي:

- **المقدمة:** وقد اشتملت على أهمية الموضوع، ومنهج الباحث، وخطة البحث.
- **التمهيد:** طرق المعرفة، وبيان كون النبوة من أهم هذه الطرق.
- **المبحث الأول: أهمية إثبات النبوة.**
- **المبحث الثاني: إثبات النبوة عند المتكلمين.**
- **المبحث الثالث: إثبات النبوة عند الصوفية.**

وقد أتبعت هذه المباحث بعدد من النتائج ذكرتها في خاتمة البحث مشفوعة بثبت المصادر والمراجع.

وإني أسأل الله (ﷻ) أن يجعلي عملي خالصا لوجهه الكريم، وقولي متقبلا، وأن يجنبني الزلل والنقص، وأن يرزقني القبول والرضا.

هذا وما كان من توفيق فمن الله، فله الفضل والمنة، وما كان من نقص وزلل فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منهما بريئان.

والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، ما تعاقب الليل والنهار، ومقدار طوالع الشموس والأقمار

التَّمهيد

إذا كان الله (ﷻ) خلق الإنسان ليتعرف الإنسان على ربه، فإن هذه المعرفة قد اختلف فيها العلماء ما بين قائل: أن طريقها العقل، وبين قائل: أن طريقها الشرع، على كلٍ فإن العقل وإن كان يهتدي إلى بعض الأمور فإن ثمة أمور أخرى لا يمكن أن يهتدي إليها العقل مستقلا أو منفردا، وهنا تأتي أهمية الطريق الثاني في المعرفة، أعني طريق الشرع، وليس المقصود بالشرع رأسا نصوص القرآن والسنة النبوية، فكلاهما لا يثبت إلا بالنبوة، ومن ثم كانت النبوة هي المعول عليها في إثبات الشرع، وهي العمدة في إثبات نصوص الوحيين، لذلك أولاها علماء الفكر الإسلامي اهتماما خاصا، بل إن ثمة علما كاملا قام ليبحث في هذه القضية – قضية النبوة – وأعني بهذا العلم (علم الكلام) حيث انقسم موضوع هذا العلم إلى مباحث تتعلق بالإلهيات وأخرى تتعلق بالنبوات وثالثة تتعلق بالسمعيات، على نحو ما صرح به أهل هذا الفن، ومنهم الشيخ البيجوري في شرحه جوهرة التوحيد للعلامة اللقاني، حيث قال: "انقسمت مباحث هذا الفن ثلاثة أقسام: إلهيات، وهي المسائل المبحوث فيها عما يتعلق بالإله، ونبوات، وهي المسائل التي يبحث فيها عما يتعلق بالأنبياء، وسمعيات، وهي المسائل التي لا تتلقى أحكامها إلا من السمع"(١).

وقد احتل مبحث النبوة في هذا العلم مكانة بارزة لأنها تعد الأساس الذي ينبني عليه القسمان الآخران (الإلهيات – السمعيات) وفي ذلك يقول

(١) **تحفة المريد:** للشيخ/ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري المتوفى سنة ١٢٧٧هـ، شرح جوهرة التوحيد للعلامة الشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المتوفى سنة ١٠٤١هـ، ضبطه وصححه: عبدالله محمد الخليلي، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طـ الثانية سنة ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ، صـ٦٢.

د. عبدالمجيد النجار "إن قضية النبوة قد احتلت مكانا مرموقا في علم الكلام الإسلامي وذلك باعتبار أن الإيمان بها مفتاح للإيمان بحقائق الدين كلها"(١).

وقضية النبوة لا تكمن أهميتها فقط في كونها الدليل الذي يثبت به نصوص الوحيين، بل في كونها الوسيلة التي يتعرف بها الإنسان معرفة مفصلة على مباحث الإلهيات ومباحث السمعيات، لأن الإنسان من خلال منارته الأولى (العقل) قد يهتدي إلى الوجود الإلهي، لكنه حتما لن يصل إلى ما يعجز العقل عن إدراكه فيما يجب إثباته لهذا الوجود ونفي ما يتنزه عنه، على جهة التفصيل لا على جهة الإجمال، وكذلك الشأن في باب السمعيات، وإن عجز العقل في هذا الباب أوضح، لأنه بحال من الأحوال لن يقف على تفاصيله، فمصير الإنسان بعد الموت وما يتعلق بهذه الرحلة الأخروية من أمور حتما سيعجز العقل عن الإحاطة بها، وكل هذا لن يستطيع الإنسان سبر أغواره إلا ببرهان النبوة.

(١) **مباحث في منهجية الفكر الإسلامي:** د. عبدالمجيد النجار، طـــ: دار الغرب الإسلامي – بيروت، طـــ الأولى سنة ١٩٩٢م، صـــ١٠٧.

المبحث الأول
أهمية إثبات النبوة

إن أهمية النبوة تكمن في كونها الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في إثبات الألوهية إثباتا مفصلا وكذا إثبات السمعيات إثباتا مفصلا، وهذه الأهمية قد أشار إليها علماء الفكر الإسلامي على مختلف مذاهبهم الفكرية وانتماءاتهم المعرفية سواء في الحقل المعرفي الكلامي أم في الحقل المعرفي الصوفي وغيرهما من سائر التخصصات العلمية والمعرفية، بيد أن علماء الحقل المعرفي العقدي الكلامي كان لهم النصيب الأكبر من هذه الإشارات(١).

وقد كان من هذه الإشارات في توجيه الأنظار نحو أهمية مبحث النبوة من جانب علماء العقيدة، كلامهم في الدليل النقلي ومدى حجيته، وتساؤلهم: هل

(١) وهذا ما يفسر للقارئ الكريم ما قد يجده في هذا المبحث من تركيز على علماء العقيدة والكلام في إيراد تلك الإشارات التي تبرز أهمية إثبات قضية النبوة، ولعل اهتام علماء الكلام بقضية النبوة يرجع إلى كون هذا المبحث يمثل قسما هاما في الحقل المعرفي الذي تخصصوا فيه، أعني علم الكلام، خصوصا عندما تتعلق أهميته بإيراد الأدلة على صحة النبوة تجاه ما يثيره المشككون والمنكرون من شبه وظنون، وهذا ما لم يتوافر لدى علماء الحقل المعرفي الصوفي، فقد كان اهتمامهم الأكبر نحو الترقي الروحي عن طريق تزكية النفس، كما أن أغلب معارف هذا الحقل كان يمثل ترجمة لتجارب شخصية وإنسانية عاشها أولئك القوم، ومن ثم كان غالب إنتاجهم المعرفي يدور حول المقامات والأحوال والسلوك وسبل الترقي وما إلى ذلك من قضايا شكلت محور اهتمامهم وتوجههم، وهذا كله لا ينفي وجود اهتمام من الصوفية بالقضايا التي اهتم بها علماء الكلام وخاصة في باب الإلهيات، فلهم فيها انتاج معرفي متميز، أما في بقية القضايا فلم يكن تناولهم لها بالقدر أو بالشكل الذي تناول به علماء الكلام تلك القضايا نظرا لاختلاف التوجه كما سلف القول.

يمكن إثبات الألوهية ونصوص الوحيين بمجرد الدليل النقلي؟ وقد ذهب جمع منهم إلى أن ذلك لا يجوز إلا بعد إثبات النبوة أولا فعليها يُعول في إثبات ما يتفرع عنها مما تثبته نصوص الوحيين، وكان من زمرة هؤلاء العلماء الإمام الرازي الذي قرر أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين إلا إذا توافرت عشرة شروط ترتقي بدلالة هذه الأدلة من الظنية إلى القطعية، يقول: "الدليل اللفظى لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص بالأشخاص، والأزمنة، وعدم الإضمار، والتقديم، والتأخير، وعدم المعارض العقلى الّذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح فى العقل المستلزم للقدح فى النقل، لافتقاره إليه وإذا كان المنتج ظنيا فما ظنك بالنتيجة؟"(١) وكان هذا النص من جانب الإمام الرازي – فيما نظن – بمثابة التمهيد للتدليل على أهمية قضية النبوة وكونها تمثل هذا الأساس الذي يجب إثباته أولا، لأن في إثباتها إثبات ضمني للإلهيات والسمعيات وسائر ما تتعلق به نصوص الوحيين من قضايا ومسائل، لذلك نرى الإمام الرازي يؤكد على هذا في موطن آخر فيقول: "النقليات بأسرها مستندة إلى صدق الرسول فكل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به لا يمكن إثباته بالنقل ، وإلا لزم الدور"(٢) وهذا المعنى الذي ذهب إليه الإمام الرازي نجده واضحا تمام الوضوح ومصرحا به عند الإمام الآمدي، فقد نص على أهمية قضية النبوة وكونها يجب أن تكون مقدمة في الإثبات على

(١) **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين:** أبوعبدالله محمد بن عمر بن حسين فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ ، تقديم وتحقيق: د. حسين أتاي، ط: مكتبة التراث – القاهرة، بدون تاريخ، صـ١٤٢.

(٢) **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين:** الرازي، صـ١٤٣.

سائر القضايا الأخرى، لأن معظم هذه القضايا يتوقف صدقها على صدق قضية النبوة، يقول الآمدي "السّمع مُتَوَقف على صِحَة النُّبُوَّة"(١).

إذاً الاستدلال بالسمع (نصوص الوحيين) حتى يصح به الاستدلال، لابد أن يكون قطعيا من حيث الثبوت ومن حيث الدلالة، وهذا لا يتسنى إلا إذا ثبت مصدره أولا وهو النبوة، فإثبات النبوة من حيث الرتبة فعليه مدار إثبات الألوهية والسمعيات.

وهذا المذهب لم يكن وقفا على علماء الكلام من الأشاعرة أو المعتزلة أو الماتريدية وحدهم، بل انضم إليهم في هذا المذهب الإباضية، فيذهب عبدالعزيز بن إبراهيم الثميني من علماء الإباضية، إلى أن الاستدل على صحة النبوة بدلالة المعجزة، يجعل من إدراج هذه الدلالة في جملة الأدلة السمعية أمرا غير مقبول، إذ كيف تثبت الأدلة السمعية قبل الاستدلال على صحة النبوة، يقول الثميني: "اعلم أن دلالة المعجزة لا يصلح أن يكون من جملة الأدلة السمعية، إذ يستحيل أن يثبت صحة الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة"(٢).

كذلك نجد هذا المذهب وهو عدم الاستدلال على صحة النبوة بالأدلة النقلية لم يقف أيضا عند الإباضية بل تعداه إلى إلى أكبر فرقة الشيعة الإمامية، فنجد صدى لهذا المذهب عندها، يقول أحد أئمتهم وهو الحمصي الرازي "وأما السمعيات من الكتاب والسنة والإجماع على قول من يذهب إلى كون الإجماع

---

(١) **غاية المرام في علم الكلام:** أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، طـ: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، بدون تاريخ، صـ٣٢٩.

(٢) **معالم أصول الدين:** الشيخ/ عبدالعزيز بن إبراهيم الثميني المصعبي، طـ: وزارة التراث القومي والثقافة – عمان، طـ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، جـ٢، صـ٥٦.

حجة مما يعلم سمعا فمبنية على صدق الرسل، فما لم يعلم صدق الرسول لم يعلم كون هذه الأشياء أدلة فكيف يستدل بها وببعضها على صدق الرسول"(١).

ولأهمية إثبات النبوة وكون هذا الإثبات لا يتوقف على الأدلة النقلية، نراه قد بدا واضحا في المذاهب الكلامية – كما مر – وتبرز هذه الأهمية في كونها تعددت المذاهب الكلامية وانتقلت إلى الساحة الفلسفية، فنادى بإثبات النبوة أولا كثير من الفلاسفة، يأتي على رأس هؤلاء ابن رشد، فبعد أن ذهب مذهب الكثيرين في أن الإعجاز هو أكبر دلالة على النبوة، وبعد أن قرر هذا المذهب نراه يناقش مسألة إثبات هذا المعجز وهل الطريق إلى إثباته النقل أم العقل، وبناءا عليه: هل يصح إثبات النبوة بالنقل أم لا؟ افترض ابن رشد هذه التساؤلات، يقول: "لقائل أن يقول من أين يظهر أن ظهور المعجزات على أيدي بعض الناس هي العلامات الخاصة بالرسل، فإنه لا يخلو أن يدرك هذا بالشرع أو بالعقل؟ ومحال أن يدرك هذا بالشرع لأن الشرع لم يثبت بعد"(٢) ويؤكد ابن رشد على إن إثبات الإعجاز بالنقل لا يجوز إلا بعد ثبوت النبوة أولا فيقول: "من أين لنا بصحة قولنا إن كل من ظهرت على يديه المعجزة فهو رسول، والرسالة لم يثبت وجودها بعد"(٣) ثم يقرر ابن رشد ما ذهب إليه من كون الاستدلال بالنقل على ثبوت النبوة لا يصح إلا بعد إثبات النبوة أولا، لأن صحة الشرع تتوقف على ثبوت النبوة، فقول: "من أين يصح لنا أن من ظهر على

---

(١) **المنقذ من التقليد:** الشيخ/ سديد الدين محمود الحمصي الرازي، المتوفى أوائل القرن السابع، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط: مؤسسة النشر الإسلامي، ط سنة ١٤١٢هـ ، جـ١، صـ٣٨٥.

(٢) **مناهج الأدلة في عقائد الملة:** ابن رشد، تقديم وتحقيق: د. محمد قاسم، ط: كتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ط الثانية سنة ١٩٦٤م، صـ٢٠٩.

(٣) **مناهج الأدلة في عقائد الملة:** ابن رشد، تقديم وتحقيق: د. محمد قاسم، صـ٢١٠.

يديه المعجز فهو رسوله؟ وذلك أن هذا الحكم ليس يمكن أن يؤخذ من السمع، إذ السمع لا يثبت من قبل هذا الأصل، فيكون من باب تصحيح الشيء بنفسه، وذلك فاسد"(١).

ومن خلال هذا الاستعراض لمسألة أهمية إثبات قضية النبوة، إذ إن إثباتها فيه إثبات للقضايا الكبرى من الإلهيات والسمعيات، لذلك ترى ساحات الفكر الإسلامي في مختلف حقوله المعرفية، الكلامية والفلسفية أولت هذه المسألة اهتماما كبيرا، لكونها القضية الوسط بين سائر القضايا العقدية فحضورها يمثل حضورا قويا لسائر تلك القضايا، وغيابها يؤدي إلى غياب سائر القضايا العقدية ومما يعزز أهمية إثبات قضية النبوة، أن القضية العقدية الأولى أعني: قضية الألوهية، وما يتعلق بها من إقامة الأدلة على إثبات الوجود الإلهي، لها ضمانة قوية تستدعي حضور هذا الإثبات حضورا قويا، أعني بهذه الضمانة: دليل الفطرة المركوز في طبائع النفوس، فهذا الدليل له أهميته الكبرى في إثبات قضية الوجود الإلهي، أما قضية النبوة فقد غابت عنها هذه الضمانة، ومن ثم استدعى إثباتها أهمية واستدعت هذه الأهمية إقامة كثير من الأدلة المتنوعة المسالك لتكون عونا للبشر على تعزيز الإيمان بها وما يلحق بها من قضايا ومسائل غيبية يتعذر إثباتها بأدلة عقلية أو علمية مباشرة وكذا يصعب على العقل تصورها أو استيعابها، إنما يسهل الإيمان بها حال الإيمان بالنبوة، يقول أحد الباحثين "إن مسألة إثبات وجود الله (ﷻ) ووحدانيته ليست مشكلة دينية، لأن وجود الله تعالى – كما يقول العلماء – مركوز في الفطرة الإنسانية، فأينما وجه الإنسان بصره وعقله في نفسه وفي الآفاق يجد له آية من آيات الله تعالى، ولكن القضية الأساسية في الدين هي الاستدلال على النبوة وإثباتها، وتحقيق صدق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، لأنها قضية تتعلق بالبشرية، ولها تأثير

(١) **مناهج الأدلة في عقائد الملة:** ابن رشد، تقديم وتحقيق: د. محمد قاسم: صـــ٢١١.

بالغ في مجرى الحياة الفكرية والعلمية للإنسانية، إذ إنها تحمل في ثناياها إثبات الكثير من المسائل التي قد يعسر على العقل البشري إدراكها والإحاطة بها"(١).

ولا تتوقف أهمية إثبات النبوة في كونها تذلل الطريق أمام الإيمان بالمسائل الغيبية المتعلقة بها مما لا سبيل للعقل إلى الاهتداء إليها وبخاصة على سبيل التفصيل، بل إن قضية الوجود الإلهي إذا كان الله قد أودع في الفطر الحافز الأكبر لاهتداء الإنسان لإثبات هذا الوجود، إلا أن هناك بعض المسائل المتعلقة أيضا بهذه القضية لا سبيل للعقل للاهتداء إليها وحده والوقوف على تفاصيلها وكشف غوامضها دون هاد يأخذ بيديه ويبصره الطريق، وهذا ما أشار إليه الإمام الغزالي حين تحدث عن اضطرار الناس للنبوة، لأن الإنسان لو ترك لمعارفه القاصرة لن يستفيد من تكوين خبرة معرفية تفصيلية عن الأشياء، لأن وسائل تحصيل المعرفة لدى الإنسان سواء أكانت بالعقل أم بالحواس قاصرة عن الإدراك والإحاطة بكنه الأشياء والعوالم مما لا اطلاع لها عليه، وبالتالي فإن هذه الوسائل المعرفية لدى الإنسان لن تستطيع استشراف الحقائق إلا بواسطة وتلك الواسطة هي النبوة ومن هنا تتأتى أهمية إثبات النبوة، يقول الإمام الغزالي في كتابه المنقذ من الضلال، تحت عنوان: حقيقة النبوة واضطرار كافة الخلق إليها، "اعلم: أن جوهر الإنسان في أصل الفطرة، خلق خالياً ساذجاً لا خير معه من عوالم الله تعالى، والعوالم كثيرة لا يحصيها إلا الله تعالى، كما قال: "وما يعلم جنودُ ربك إلا هو" وإنما خبره من العوالم بواسطة الإدراك"(٢) ثم تحدث عن وسائل هذا الإدراك من العقل والحواس من اللمس والبصر

(١) **النبوة بين المتكلمين والفلاسفة دراسة مقارنة:** عبدالشكور الحاج حسين، طـــ: جامعة العلوم الإسلامية – ماليزيا، طـــ الأولى سنة ١٤٢٤هـــ / ٢٠٠٣م، صـــ٥.

(٢) **المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال:** حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، حققه وقدم له: د. جميل صليبا، د. كامل عياد، طـــ: دار الأندلس، بيروت – لبنان، طـــ السابعة سنة ١٩٦٧م، صـــ١١٠

والسمع وغير ذلك، واستعرض قصور هذه الوسائل عن الوصول إلى إدراك كامل، وبعد بيان عجز هذه الوسائل عن الإدراك الذي يحقق المعرفة التامة للإنسان التي تعجز عنها الوسائل الأخر، تراه يقول عن المعرفة الحاصلة من التلقي عن النبوة "فالنبوة أيضا عبارة عن طور يحصل فيه عين لها نور يظهر في نورها الغيب وأمور لا يدركها العقل"(١) ثم يقرر الغزالي مذهبه في أن إثبات النبوة أولا يترتب عليه كثير من المصالح والمنافع، وبواستطها يدرك الإنسان السعادة، ولو ترك الأمر لمجرد العقول والحواس لتعطلت هذه المصالح والمنافع، وفاتت السعادة، يقول: "النبي يرد مخبراً بما لا تشتغل العقول بمعرفته، ولكن تستقل بفهمه إذا عرف، فإن العقل لا يرشد إلى النافع والضار من الأعمال والأقوال والأخلاق والعقائد، ولا يفرق بين المشقى والمسعد، كما لا يستقل بدرك خواص الأدوية والعقاقير، ولكنه إذا عرف فهم وصدق وانتفع بالسماع فيجتنب الهلاك ويقصد المسعد"(٢).

ومما سبق استعراضه من موقف الإمام الغزالي من أهمية إثبات النبوة وأنها أقوم المعارف الهادية للإنسان في تبصرته بحقائق ومسائل لم يكن له سبيل إلى معرفتها إلا من خلالها، نستطيع أن نتلمس أهمية أخرى لإثبات النبوة في كون النبوة تعتبر حقيقة من أعظم حقائق الوجود، وقد استمدت عظمتها من كونها أهدى الطرق وأقومها في تعرف الخلق على خالقهم، وما يناط بهم تجاه خالقهم وتجاه أنفسهم، مما يحقق لهم القيام بواجبات الخلافة في الأرض، حول هذا المعنى يقول أحد الباحثين: "تكتسي مسألة النبوة أهمية بالغة في تاريخ

---

(١) **المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال:** صـــ١١١.

(٢) **الاقتصاد في الاعتقاد:** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـــ) وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، طـــ: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طـــ الأولى سنة ١٤٢٤هـــ - ٢٠٠٤م، صـــ١٠٥.

الحضارات الإنسانية باعتبارها واحدة من أعظم حقائق الوجود وأجل هدايات الخلق إلى معرفة الخالق، وأرقى منازل التلقي والتخلق والتحقق بمقتضيات المعرفة المبصرة والعبودية الحقة والإنسانية البانية الهادية لعمران بشري راشد"(١).

فالإنسان لا هداية له إلى خالقه إلا من خلال النبوة، ولا معرفة له بخالقه إلا من خلال النبوة، وإن أي طريق – عقلا أو تجربة – يتغياه الإنسان للوصول إلى الله، معرفة أو عبادة، غير النبوة فلن ينجح في مسعاه، وحتى إن أنجز شيئا في هذه المهمة على سبيل الإجمال، فإن العجز سيكون النتيجة الحتمية في باب التفصيل، ومن ثم فإن النبوة على – حد تعبير د. نظير عياد – هي حلقة الوصل بين الله وبين خلقه، يقول: "النبوة تعد حلقة الوصل بين الله تعالى وبين خلقه، فلا تكتمل عقيدة المسلم فيما يتعلق بالإلهيات أو السمعيات إلا من خلال النبوة، فقد يهتدي الإنسان بفطرته وعقله إلى وجود الله تعالى لكنه لا يتسنى له معرفة صفاته وما يجب له وما يجوز وما يستحيل في حقه من خلال العقل وحده، لأن العقول مظنة الاختلاف، كما أنها متفاوتة"(٢).

وفضلا عما سبق بيانه من إثبات أهمية النبوة، فإن مما يعضد هذه الأهمية، هو اهتمام القرآن الكريم بإثباتها، وإن الباحث عن علة هذا الإثبات القرآني لقضية النبوة سرعان ما يلفت نظره هذا الكم الهائل من القضايا الأخرى المتعلقة

---

(١) **أدلة إثبات النبوة عند المتكلمين في ميزان فلاسفة الإسلام ابن رشد أنموذجا:** د. عزيز البطيوي، بحث منشور في: مجلة الراصد العلمي – الجزائر، العدد: الثالث، سنة النشر: يناير ٢٠١٦م، صـ١١٠.

(٢) **النبوة بين المتكلمين والفلاسفة عرض ومناقشة:** د. نظير محمد عياد، بحث منشور في: مجلة كلية التربية – جامعة طنطا، سنة النشر: أكتوبر ٢٠١٧م، المجلد: ٦٨، العدد: الرابع، جـ١، صـ٦٠٧.

بالنبوة، وإن نسبة هذه القضايا إلى القضية الأم – النبوة – نسبة المعلول إلى علته، وكأن في إثبات قضية النبوة إثبات لكل القضايا المتعلقة بها، وهنا تكمن أهمية الإثبات بالنسبة لقضية النبوة، يقول د. محمد سعيدان "وأما الموضوعات القرآنية المتعلقة بالنبوة والأنبياء وما يخصهم من أحكام، فتلك قضية من أمهات القضايا القرآنية، حتى عدها العلماء أحد الموضوعات السبعة الكبرى التي نزل القرآن لمعالجتها، وإليها ترجع جزئيات القرآن الكريم وقضاياه جميعها"(١).

وهذا يجرنا إلى التأكيد على أن قضية النبوة هي القضية الأساسية لكل قضايا الدين، وعلى إثباتها تتوقف صحة إثبات القضايا الأخرى، ومن ثم كانت النبوة محورا هاما ارتكزت عليه كل الأديان السماوية، وذلك لتوقف الإيمان بهذه الأديان على التصديق بالنبوة، تقول د. صفية العدوي "تعتبر قضية النبوة من العقائد الأساسية في الأديان السماوية عامة، ولا يتحقق الإيمان بدون التصديق بالنبوة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بل لا يكون الدين دينا سماويا بدون نبي أو رسول يتلقى من الله دينه وشرعه، ثم يقوم بدور التبليغ لأتباعه، فالنبوة مصدر الدين وأساسه"(٢).

وليست أهمية النبوة فقط لكونها تعد قسيما مشتركا بين الأديان السماوية بل لأنها أيضا كانت قسيما مشتركا بين مختلف الحضارات الإنسانية، فقد كان حضور النبوة حضورا قويا شهدته جميع الحضارات والمذاهب، فلا تجد

---

(١) **الدلائل النبوية بين منهج القرآن الكريم ومنهج المتكلمين:** د. محمد سعيدان مهدي العازمي، بحث منشور في: مجلة كلية دار العلوم – القاهرة، المجلد: ٣٧، العدد: ١٢٨، سنة النشر يناير ٢٠٢٠م، صـ٤٠٢.

(٢) **قضية النبوة بين الرافضين والمدافعين:** د. صفية العدوي خليل، بحث منشور في: سلسلة الأبحاث السنوية الدولية، مجلد: ٢، العدد: ١، سنة النشر ٢٠١٦م، صـ٧٤٧، انظر: موقع الدوريات المصرية https://journals.ekb.eg/:

حضارة من الحضارات ولا مذهبا من المذاهب إلا وقد وجد فيها إنسان يدعي اتصالا بقوة عليا، إما بالرؤى والأحلام(١)، وإما بكونهم خدما للألهة وهو وحدهم الذين يملكون الاتصال بهذه الألهة، على اختلاف ما بين هذه المذاهب في طريقة الاتصال(٢)، وهذا يعني عمومية النبوة في سائر الأعصار وفي مختلف المذاهب والتيارات، يقول د. علي مبروك "فهي ظاهرة شائعة على مستوى العالم بأسره منذ أقدم العصور، ولذلك لا يوجد شعب لم يعرف بشكل أو بآخر وحي الألهة، فقد ظهر أناس ملهمون في كل زمان ومكان تقريبا، يؤمنون بأنهم وهبوا قوى روحية لم تتوفر لغيرهم"(٣).

وليس الصواب إرجاع النبوة(٤) إلى وجود اتصال او التقاء بين تلك الحضارات والمذاهب، بل إن السبب الرئيس الذي يفسر شيوع هذه الظاهرة(٥) في مختلف الاجتماعات الإنسانية، هو إرواء ما ينادي به الوجود البشري مما طبع عليه من الميل والانجذاب نحو قوة عليا.

كذلك تتأتى أهمية النبوة في كونها تتشابك مع المقاصد العظمى لكبرى كبرى القضايا العقدية، وهو ما يعبر عنه بـــ التوحيد، والتوحيد المقصود هنا ليس

---

(١) ممن كانوا يعرفون بالرائين والعرافين والكهان وهذه كلها كانت طرقا من طرق التنبأ.

(٢) فبينما يذهب بعضها إلى الاتصال الداخلي عن طريق المباطنة والمحادثة لأن الإله عند هؤلاء ليس مفارقا ومن ثم فإن الاتصال به يكون عن طريق التأمل الـــداخلي، يـــذهب بعضها الآخر إلى الاتصال الخارجي لأن الإله عندهم جوهر مفارق فالاتصال به يكون عن طريق التلقي الخارجي.

(٣) **النبوة:** د. علي مبروك، طـــ: دار التنوير، بيروت – لبنان، طـــ الأولى سنة ١٩٩٣م، صـــ٥٦.

(٤) سواء بشكلها وجوهرها الديني الصحيح أم بأشكالها المختلفة الذي ظهرت عليه في كثير من المذاهب والتيارات.

(٥) الحديث هنا عن النبوة بأشكالها المختلفة وليس بشكلها الديني الصحيح.

التوحيد بمعناه الاصطلاحي العقدي: إفراد المعبود بالعبادة، ولكنه يعني: أن لله مقاصد في خلقه وهي المعبر عنها في علم الأصول بالمقاصد الشرعية، ومن المفترض أن يحقق الخليفة (الإنسان) هذه المقاصد أو أن يسعى جاهدا نحو تحقيقها، فإذا شذت الإنسانية عن تحقيق المقاصد الإلهية لانشغالها بمقاصد أخرى، فإن الإنسان بذلك لم يحقق الدور المنوط به من استخلافه، أما إذا حققها فقد حقق المعنى الحقيقي من وراء استخلافه، وهذا هو التوحيد المقصود، أن تتلاقى المقاصد الإلهية مع المقاصد الإنسانية، وليس أدل على توجيه الإنسان إلى هذه المقاصد وشحذ الهمم نحوها بل والتعريف بها مجملة ومفصلة من النبوة، ومن هنا تتأتى أهمية النبوة، في حديثه عن هذا الانسجام بين تلاقي المقاصد الإلهية مع المقاصد الإنسانية بواسطة النبوة يقول د. علي مبروك: "فهي – أي النبوة – تظهر توحدا في المقاصد بين الله والإنسان وتعبر عن اتفاق القصد الإلهي الذي يمثله الوحي مع حركة الروح الإنساني الشاملة ... وكأن النبوة تؤكد أن ما يريده البشر يتفق ومقاصد الله"(١).

كما تبرز أهمية مبحث النبوة، في كونها قضية عقدية بامتياز، فقد احتلت النبوة مكانا هاما في البحث العقدي لدى علماء العقيدة، فأدرجوها في المصنفات العقدية، بعد أن كانت مدرجة في المصنفات التأريخية، بيد أن أهميتها وأهمية البحث فيها جعل علماء الكلام يحولون نطاق البحث فيها من النطاق التأريخي إلى النطاق العقدي، ومن ثم تحولت مباحثها من البحث التأريخي إلى البحث العقدي(٢)، فلم يعد مجال البحث في النبوة مقتصرا على تصحيح مفهوم النبوة، أو مجرد الرد على المخالفين في النبوة، بل تحول البحث في القضية إلى إثبات

(١) **النبوة:** د. علي مبروك، صـــ٢٦، بتصرف بسيط.

(٢) سأتعرض لهذا التحول ولكن من ناحية أخرى، في المبحث القادم، لإرساء نـــوع مـــن الإحاطة لهذه الجزئية.

النبوة وإقامة الأدلة عليها، والتنظير لها على كونها عقيدة من العقائد التي لا تقبل نفيا أو شكا، وهذا يدل على فرط اهتمام علماء العقيدة بقضية النبوة، كما يشير أيضا إلى مرحلة من مراحل التطور التي مر بها علم العقائد (علم الكلام) يقول د. علي مبروك: "وقد ظلت النبوة مبحثا دفاعيا متداولا في كتب التأريخ للفرق والرد عليها، إلى أن كان القرن الرابع الهجري، حيث انتقلت النبوة من التداول في كتب الفرق فقط إلى الظهور كأحد العقائد المستقلة في كتب العقائد، مثل العقيدة الطحاوية ٣٢١هـ، وكتاب: التوحيد للماتريدي ٣٣٣هـ، وهكذا استغرق انتقال النبوة من مصنفات الفرق إلى مصنفات العقائد قرنا كاملا، اختمرت خلاله – دون شك – عوامل هذا الانتقال التي تتبلور أساسا في اتساع نطاق علم الكلام وبلوغه مزيدا من الاكتمال والتطور"(١).

كما تتجلى أهمية إثبات النبوة أيضا في كونها قاطعة لأعذار الناس يوم القيامة، فلو لم يرسل الحق (ﷻ) أنبياء ورسلا إلى الخلق لكان لهم وجه من الاحتجاج يوم القيامة، وقد حكى المولى (ﷻ) هذا الوجه عن بعض الناس في كتابه فقال جل شأنه: {**وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى**} [طه:١٣٤] وفي موطن آخر من القرآن الكريم يعرض لنا ربنا هذا الوجه حكاية عن بعضهم فيقول تعالى: {**وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**} [القصص:٤٧] وهذا الوجه من الأعذار ممتنع وعلة امتناعه بعثة الأنبياء والرسل، وقد قرر الله تعالى هذه الحقيقة في كتابه حين قال: {**رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**} [النساء:١٦٥]

(١) **النبوة:** د. علي مبروك، صـ١٥٠،١٥١.

لهذا وغيره كانت أهمية إثبات النبوة، وقد اكتسبت هذه الأهمية منزلتها من جهة ما تعلقت به وهي النبوة في حد ذاتها، ومن ثم كان إثباتها كما قال أحد علماء الأشاعرة "إثبات النبوءات من أعظم أركان الدين"(١).

(١) **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد:** لإمام الحرمين الجويني ٤١٩ – ٤٧٨هـ ، تحقيق وتعليق وتقديم: د. محمد يوسف موسى، د. علي عبدالمنعم عبدالحميد، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، مكتبة المثنى – بغداد، ط سنة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، صـ٣٠٢.

المبحث الثاني
إثبات النبوة عند المتكلمين

احتل مبحث النبوة في الفكر الكلامي مكانا بارزا لاسيما حين يتعلق البحث في هذه القضية بأدلة الإثبات، حينها نجد للمتكلمين وفرة من الأدلة قد أقاموها للتدليل على صحة النبوة، ومما يعكس اهتمام المتكلمين بهذه الأدلة هو تنوعها، حيث لم ترد تلك الأدلة على مسلك واحد بل جاءت على مسالك متعددة من خلال هذه المسالك أراد المتكلمون أن يقيموا صرح النبوة على أسس قوية من الأدلة التي يثبت بها صدق النبوة.

ثمة أمر آخر حري بنا أن نشير إليه بين يدي التقديم لأدلة إثبات النبوة سواء عند المتكلمين أم الصوفية، وهو: أن أدلة الإثبات هذه ذي المسالك المتنوعة – كما سيأتي بيانها إن شاء الله – تواردت بكثرة وخاصة من جانب المتكلمين، وربما يرجع ذلك إلى سبب وجيه ألا وهو: أن الاهتمام بقضية النبوة بشكل، ومن حيث إقامة الأدلة عليها بشكل خاص، تأخر ظهوره على الساحة العقدية، لكونها – أي النبوة – كانت قضية مسلم بها عند جمهور المسلمين(١)، أما ما أثير حولها من نزاع فكان نزاعا متعلقا بالشكل الأكبر والأقوى بقضايا الألوهية من حيث وجود الواجب وإقامة الأدلة على هذا الوجود، ثم تفرع عن هذا الزخم العقدي ما تولد عن النزاع في مسألة وجود الواجب من حيث ما يجب له من الصفات وما يستحيل عليه مما يتنزه عنه واجب الوجود، أما قضية النبوة فقد تأخر البحث الكلامي فيها من ناحية إقامة الأدلة المتنوعة عليها، ودفع الشبه

(١) أما ما أثير حولها من نزاع فلم يكن متعلقا بجوهر النبوة وحقيقتها إنما كان متعلقا بعوامل أخرى يصب معظمها في الناحية النفسية، وسنشير إليه في هذا المقام.

عنها، حتى وجد من ينازع فيها من المشككين والملحدين، ولا يدفع ما قلناه ما نجده في القرآن الكريم حكاية عن المشكرين في الطعن في نبوة النبي (ﷺ)، وذلك لعدة أمور:

الأول: أن هذه الطعون من جانب هؤلاء المشركين لم تكن طعونا عامة في النبوة، إنما كانت فقط متعلقة بشخص النبي (ﷺ).

الثاني: أن هذه الطعون كانت – إن صح التعبير – طعونا ظاهرية لم تنطوي على إنكار حقيقي، ذلك لأن القرآن نفسه حكى عنهم أن هذه الطعون صدرت على سبيل الحقد والنكاية والتكذيب، قال تعالى: **{قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}** [الأنعام:٣٣].

الثالث: أن طعون المشركين لم تتعد ولم تتنوع بل دارت كلها على ثلاثة أصول.

الأصل الأول: كون هذا النبي (ﷺ) لم يكن من ذوي السلطان **{وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ}** [الزخرف:٣١] وهذا المنطوق يتشابه مع منطوق فرعون قديما الذي جاء أيضا في نفس السورة **{فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ}** [الزخرف:٥٣] مما يدل على إنكار النبوة – حتى في الأزمان الغابرة – لم يتعلق بجوهر النبوة ذاتها.

الأصل الثاني: الحقد والحسد لكونه من بني هاشم، وقد روى ابن القيم في كتبه هداية الحيارى ما يدل على ذلك(١).

(١) انظر ما أسنده ابن القيم في هذا الباب للمسور بن مخرمة والأخنس بن شريق، في: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: محمد أحمد الحاج، طـ: دار القلم- دار الشامية، جدة – السعودية، طـ الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، جـ١،صـ٢٤٦

الأصل الثالث: فيتعلق بتعليق إيمانهم بالنبي (ﷺ) بمدى ما يظهر على يديه من آيات حسية، أو بكون ملكا وليس بشرا، وقد حكى عنهم القرآن هذا الأصل **{وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا * قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا *}** [الإسراء:٩٠-٩٥] **{وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ}** [الأنعام: ٨].

بيد أن الطعون التي أثيرت بعد ذلك فيما يتعلق بالنبوة وخاصة في الفترة التي اتسعت فيها رقعة الإسلام وانفتحت البلاد الإسلامية على كثير من حضارات الأمم الأخرى، واتصل المسلمون بثقافات تلك الأمم ومذاهبها الكلامية والفلسفية، وألقت هذه الثقافات والمذاهب بكثير من الشبه المتعلقة بقضية النبوة، وقد تعددت أساليبها وتنوعت صورها، وماجت الساحة الكلامية بأمثال هذه الشبه، فأتى رد علماء الكلام عليها متعددا ومتنوعا، ومن ثم انصب علماء الكلام في هذه الفترة الزمنية على قضية النبوة إظهارا وتأييدا وتمحيصا، حول هذا المعنى يقول د. عبدالمجيد النجار "وقد كانت قضية النبوة أكثر تأخرا في ظهورها قضية كلامية، وذلك لأن التحدي الوارد فيها إنما جاء من أصحاب ديانات الهند في الأكثر، وخاصة البراهمة، ولذلك فإن القرن الثالث شهد البحث المستفيض في قضية النبوة من قبل المتكلمين دفعا لما روجه منكروا النبوة وخاصة منهم ابن الرواندي (ت٢٩٨هـ) وأبوبكر الرازي (٣١١هـ)"([1]).

---

(١) **في فقه التدين فهما وتنزيلا:** د. عبدالمجيد النجار، تقديم: عمر عبيد حسنة، بدون بيانات طبع، صـ٩٩.

مسالك إثبات النبوة

بين يدي هذه المسالك

كان لابد من استهلال أقدمه في معرض الحديث عن مسالك المتكلمين في إثبات النبوة، وفحوى هذا الاستهلال كالآتي:

يرى البعض أن إثبات النبوة عند المتكلمين يكاد يكون موقوفا على مسلك واحد فقط كدليل مفرد على إثبات النبوة، وهو مسلك المعجزة، ولعل ما حدا بهؤلاء إلى هذا المنزع، هو تصريح بعض المتكلمين بما يحمل هذا المعنى، كقول الجويني – معنونا فصلا من فصول إرشاده – "لا دليل على صدق النبي غير المعجزة"(١)، وكقول التفتازاني في شرح المقاصد "طريق إثبات النبوة على الإطلاق على المنكرين هو المعجزة لا غير"(٢)، وقد أكد هذا المعنى في شرحه للعقائد النسفية، عند حديثه عن تأييد الأنبياء بواسطة المعجزات فقال: "لولا التأييد بالمعجزة، لما وجب قبول قوله، ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب"(٣)، وكقول القاضي عبدالجبار "الدلالة من قبله تعالى على النبوات لا تكون إلا بالمعجزات"(٤).

---

(١) **الإرشاد:** الجويني، صـ٣٣١.

(٢) **شرح المقاصد:** للإمام مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني ٧١٢هـ/٧٩٣هـ، تحقيق وتعليق: د. عبدالرحمن عميرة، تصدير فضيلة الشيخ/ صالح موسى شرف، طـ: عالم الكتب، بيروت – لبنان، طـ الثانية سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، جـ٥، صـ١٩.

(٣) **شرح العقائد النسفية:** سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبدالله (٧٢٢-٧٩١هـ) تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، طـ: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، طـ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، صـ٨٦.

(٤) **المغني في أبواب التوحيد والعدل:** القاضي أبي الحسن عبدالجبار الآسد آبادي المتوفى سنة ٤١٥هـ ، النبوات والمعجزات، تحقيق: د. محمود قاسم، مراجعة: د. إبراهيم=

بيد أن هذه الألفاظ قد لا تحمل على معناها الظاهر وتؤول إلى معنى آخر هو: قد يكون المراد عند هؤلاء العلماء أن المعجزة هي أقوى المسالك في إثبات النبوة وليست أوحد المسالك، وحتى لا يكون هذا التأويل مرسلا دون دلالة تدعم صدقه، أن أقوى هذه الدلالات وجود مسالك متنوعة وعديدة أقامها المتكلمون كدلائل لإثبات النبوة، فضلا عن التصريح بذكر لفظها (المسالك)([1])، وإن التماسه سيكون موضع الصفحات القادمة، وقبل الولوج إلى هذه الصفحات يحسن بنا أن نضع نصا للإمام البغدادي على ميزان التقييم، وهو قوله: "سلامة معجزته عن المعارضة دليل على صحته، وأما سلامة شرعه عن التخليط والنقض فيه فلا يدل على صحته"([2]) ففي هذا النص يذهب البغدادي إلى أن المعجزة بشرائطها هي فقط الدليل على صحة النبوة، ولو أن البغدادي توقف عند هذا الحد لقلنا هذا توجه ارتضاه لنفسه، أما أن يذهب إلى أن سلامة الشرع من التناقض والاختلاف لا يصلح دليلا على صحة النبوة، زاعما أن الحكم بسلامة الشرع أو تناقضه مما تتنازع فيه العقول! فهذا قول لا نرتضيه، لأن

=مدكور، إشراف: د. طه حسين، طـ: الشركة العربية للطباعة والنشر – القاهرة، طـ سنة ١٩٦٢م، جـ١٥، صـ١٦٤، وقد قرر القاضي هذا المعنى في موضع سابق حين قال: فلم يدل على ذلك إلا بالمعجزات. انظر: جـ١٥، صـ١٤٧، لكنا آثرنا ذكر النص الثاني في المتن لوضاحته.

(١) قد ورد التصريح بهذا اللفظ عند صاحب المواقف وإن كان خاصا بنبوة سيدنا محمد (ﷺ)، ونصه "المقصد الرابع في إثبات نبوة محمد (ﷺ) وفيه مسالك" انظر: المواقف في علم الكلام: عضد الله والدين القاضي عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، طـ: عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ، صـ٣٤٩.

(٢) **أصول الدين:** أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ، طـ: مدرسة الإلهيات، استانبول– تركيا، طـ سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، صـ١٧٦.

التعويل على العقول في الحكم على سلامة الشرع ليس متاحا لكل عقل، بل المراد العقول السليمة الصحيحة التي تحررت من قيود التخلف، وليست العقول الشاذة التي ترسف في أغلال التبعية العمياء، فحين يعرض الشرع على أمثال هذه العقول السليمة حتى لو لم تكن به مؤمنة، فلن يسعها إلا الحكم بصحته وسلامته، ثم إن الدليل على وهن رأي البغدادي هو نزوع كثير من المتكلمين إلى هذا المسلك – عدم تناقض الشرع – كدليل على إثبات النبوة.

وبعد إيراد هذا الاستهلال يكون القصد إلى مسالك الاستدلال وهي كالتالي:

مسلك حاجة البشر إلى النبوة

سبقت الإشارة إلى أن المتكلمين سلكوا مسالك متنوعة لإثبات قضية النبوة، وإني في هذا المقام لا أدعي أني سأعرض هذه المسالك على وجه من التفصيل الذي يقتضي الإحاطة بها، فهذا الأمر فوق أنه متعذر، سيؤدي إلى إطالة ليس هذا مقامها، فحسبي الإشارة إلى أهمها، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

من وجوه الاستدلال عند المتكلمين على النبوة، احتياج البشر إليها، وهذا الاحتياج لا يتوقف على ناحية واحدة من نواحي الاحتياج، بل له صور عديدة، لعل أهمها أن الناس يحتاجون إلى إشباع تلك الرغبة المتأصلة في فطر العبد حيث خلق الله الإنسان وجبل فطرته على الاحتياج إليه (ﷻ)، وقد شاءت إرادة الله باصطفاء هذا الإنسان على سائر الخلق ليحمل أمانة التكليف، وإن وصول المنهج التشريعي إلى العباد يحتاج إلى مبلغ عن المشرع (ﷻ) فكان لابد من اصطفاء أناس من البشر يحملون أمانة التبليغ عن الله، ومن ثم كانت النبوة ضرورة يحتاجها الناس حتى يشبعوا رغبتهم في التوجه إلى هذا الإله ويكون توجههم إليه توجها صحيحا في إطار العبادات والتشريعات، وهذا كله لا يكون إلا عن طريق النبوة، فكانت النبوة ضرورة لإيصال التكليف والتشريع على

وجه الأكمل، وقد تحدث الإمام الرازي عن دلالة الفطرة على وجود الصانع المختار، وهو في هذا يتشارك مع كثيرين من العلماء في استدلالهم بالفطرة على الوجود الإلهي، أما موضع التفرد عنده فيأتي من استدلاله بالفطرة على وجوب النبوة، فيقول: "وأما دلالتها على وجوب النبوة فلأنهم يحتاجون إلى إنسان يبين لهم أن العقوبة الواجبة على ذلك القدر من الجناية كم هي ولا معنى للنبي إلا الإنسان الذي يقدر هذه الأمور ويبين لهم هذه الأحكام"(١).

ويبين الإمام البيضاوي أن حاجة الناس إلى النبوة لازمة، نظرا لما يترتب على وجود الأنبياء من حصول كثير من المنافع للإنسان، لاسيما وأن البشر يتواجدون في مجتمعات إنسانية لابد لها ممن يقوم بأمرها من حيث التنظيم وإرساء الحقوق وما إلى ذلك مما يتطلبه الاجتماع البشري، يقول: "في احتياج الإنسان إلى النبي، لما لم يكن الإنسان بحيث يستقل بأمر نفسه، وكان أمر معاشه لا يتم إلا بمشاركة آخر من أبناء جنسه، ومعاونه ومعارضه يجريان بينهما فيما يعن لهما بما يتوقف عليه صلاح الشخص أو النوع، احتاج إلى عدل يحفظه بشرع يفرضه شارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة، ويدعو إلى طاعته ويحث على إجابته، ويصدق في مقالته، يوعد المسيء بالعقاب، ويعد المطيع بالثواب، وهو النبي"(٢).

---

(١) **مفاتيح الغيب:** أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) طـ: دار إحياء التراث العربي – بيروت، طـ الثالثة سنة ١٤٢٠هـ ، جـ١٩، صـ٧١.

(٢) **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار:** القاضي ناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ ، تحقيق وتقديم: عباس سليمان، طـ: دار الجيل – بيروت، المكتبة الأزهرية – القاهرة، طـ الأولى سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م، صـ٢٠٩.

وقد أكد الإمام الماتريدي على حاجة الناس إلى النبوة لحفظ نظام العالم، فقال تحت عنوان: إثبات الرسالة وبيان الحاجة إليها، ما نصه "خلق – الله – الخلق للبقاء إلى نهاية قدرة جعلها لهم، ثم لم يجعل البقاء إلا بالأغذية، وقد حبب لهم البقاء ودوام الحياة، فلو لم يجعل عليهم الأمر والنهي لبادر كل إلى ما يطمع فيه من البقاء ودوام الحياة مع ما له من اللذة والشهوة، ثم يفعل أقرانه بذلك الشيء نحو فعله، فيحدث بينهم التنازع والتجاذب، ويحملهم ذلك على التدافع، وفي ذلك خوف الفناء بما به جعل البقاء، فلزم جعل الحرمات والحل والأمر والنهي بما فيه من الوعد والوعيد، ليعلم كل ما له مما ليس له، فيسلم من كل عداوة وتبقى له روحه"(١) ولا ريب أن بيان الحل والحرمة، والوعد والوعيد، مما يكون على ألسنة الرسل، إذ إن هذا البيان أخص وظائفهم.

وقد ذهب إلى هذا المعنى، الإمام التفتازاني، الذي بين أن من أهم فوائد البعثة، هو اجتماع الإنسان في حد ذاته، لأن هذا الاجتماع يحتاج إلى من ينظمه بطريق سن القوانين والتشريعات التي تحفظ عليه بقاءه، وهذه وظيفة الرسل، قال: "وخلق نوع الإنسان المفتقر في البقاء إلى اجتماع لا ينتظم بدون بعثة الأنبياء"(٢)، وبالمشاهدة يتبين صدق البعثة، لأن الإنسان لايعيش إلا في مجتمع، وقد أتت الرسل بالقوانين والتشريعات التي كفلت لهذا الاجتماع البشري ما يحفظ عليه بقاءه وديموميته، وإن غياب هذه القوانين والتشريعات تهدد بقاء هذا الاجتماع، ولعل الواقع في معطياته التاريخية قد شهد بصحة هذا.

---

(١) **كتاب التوحيد:** محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ) تحقيق: د. فتح الله خليف، طـ: دار الجامعات المصرية – الإسكندرية، بدون تاريخ، صـ١٧٧.

(٢) **شرح المقاصد:** التفتازاني، جـ٥، صـ٧.

وتتوارد أقوال المتكلمين على كون حاجة الناس إلى النبوة من أظهر الأدلة على صدقها، وهنا يستدل الباقلاني على أن مصالح الناس الدنيوية – على وجه الخصوص – فضلا عن الدينية لا تدرك إلا من خلال النبوة، وهذا يبين مدى حاجة الناس إليها، وقد عرض لهذه المنافع في مناقشته للمنكرين للنبوة فكان مما قاله: "خبرون من أين عرفت العقلاء الأغذية والأدوية والسموم القاتلة... وليس في دلائل عقولهم ما يعرفون به الأغذية والأدوية والسموم القاتلة ولا في مشاهداتهم وسائر حواسهم ما يدل على ذلك أو يحس به معرفة ما يحتاج إليه من هذا الباب ولا هو مما يعرف باضطرار"(١) ثم يناقش الباقلاني وجوه أقوالهم في الرد على ما أثاره من لزوم النبوة ويفند هذه الوجوه وجها وجها إلى أن يخلص إلى نتيجة مفادها بطلان هذه الوجوه وإثبات لزوم البعثة لحاجة الناس إليها في تحصيل منافعهم الدنيوية، فيقول: "وهذا يدل على بطلان ما تعلقوا به فوجب أن يكون العلم بهذا الشأن الجسيم والخطب العظيم غير منال ولا مدرك من جهة العقل وأن الناس محتاجون في علم ذلك إلى سمع وتوقيف وأن الواجب على أصولهم أن يكون العلم بأصل الطب موقفا عليه ومأخوذا من جهة الرسل (عليهم السلام)"(٢).

وإن من أجمع الأقوال في الاستدلال على صدق النبوة، من خلال بيان حاجة الناس إليها، لاسيما فيما يتعلق بكشف الرسل والأنبياء للعباد عن أوجه المصالح والمنافع، ما سطره الإمام الرازي في مباحثة المشرقية فقال: "إن الإنسان يفارق

---

(١) **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل:** القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ ، تحقيق: الشيخ/عماد الدين أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، صـ١٥٠،١٥١ بتصرف بسيط.

(٢) المصدر السابق: صـ١٥٣.

سائر الحيوان بأنه لا تحسن معيشته لو انفرد وحده بل لابد وأن يكون معه أناس آخرون ليعين كل واحد منهم صاحبه على بعض مهماته، مثلا ذلك يخبز لهذا وهذا يطحن لذلك وآخر يزرع لهما، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفيا، فلهذا السبب صار الإنسان مدنيا بالطبع، حتى إن البدويين الغير متمدنين لا تشبه أخلاقهم أخلاق الناس الكاملين، فإذا كان كذلك فالأشخاص الإنسانية لابد لها من اجتماع ولابد أن تجري بينهم معاملات ولابد فيها من شرائط لئلا يظلم بعضهم بعضا ولابد لتلك الشرائط من واضع يضعها ومقرر يقررها وذلك الواضع لابد وأن يكون بحيث يشافه الناس ويرشدهم إلى الشريعة فيكون ذلك الشارع لا محالة إنسانا وهو لابد وأن يكون مخصوصا بمعجزات وخوارق عادات لينقاد له الناس"([1]).

وينضم الإمام الغزالي إلى زمرة المتكلمين الذين أقاموا من حاجة الناس إلى النبوة دليلا على صدقها، وبيان وجه استدلاله: أن الإنسان إذا نظر إلى واقعه سيجد أن حركاته الاختيارية تشمل عدة أنواع من الحركات، فهناك حركة فكرية، وحركة قولية، وحركة عملية، وأن الفكرية منها يدخلها الصواب والخطأ، والقولية يدخلها الصدق والكذب، والعملية يدخلها الخير والشر، ثم يؤكد الغزالي من خلال هذا السبر والتقسيم، أهمية الحاجة إلى النبوة فيقول: "ولا يشك

(١) **المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات:** للإمام فخر الدين بن محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ ، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند، ط سنة ١٣٤٣هـ ، جـ٢، صـ٥٢٣، وانظر نفس هذا المعنى عند الإمام التفتازاني: شرح المقاصد: جـ٥، صـ١٩ وما بعدها، وانظره أيضا عند الجرجاني في: شرح المواقف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ ، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، جـ٨، صـ٢٥٩.

في أنها على تضادها واختلافها ليست واجبة الفعل بجملتها واجبة التحصيل ... فظهر من هذا أن بعضها واجب الترك وبعضها واجب الفعل، وإذا ثبت هذا فقد ثبت حدود في الحركات حتى كان بعضها خيرا واجب الفعل، وبعضها شرا واجب الترك، فالتمييز بين حركة وحركة بالحدود، ولا يخلو إما أن يعرفه كل أحد، أو لا يعرفه أحد، أو يعرفه بعض دون بعض، وظاهر أنه لا يعرفه كل أحد، وباطل أنه يعرفه كل أحد، فظهر أنه يعرفه أحد دون أحد، فثبت بالتقسيم الأول حدود في الحركات، وثبت بالتقسيم الثاني أصحاب حدود يعرفونها وهم الأنبياء وأصحاب الشرائع عليهم الصلاة والسلام"(١).

فالإنسان وإن كان قد أُعطي من الفطرة والعقل ما به يفكر ويعقل، ومن القوة الناطقة ما به يقول وينطق وما به يعمل، إلا أن الإنسان لا يسلم في ذلك كله من الانحراف والميل عن جادة الصواب، نظرا لأن كل هذه الملكات التي منحها الله للإنسان قد يعتريها الوهن ويصيبها الخلل، ومن ثم لابد من قائد تسلم لها زمامها ليسلك بها الطريق السوي، ذلكم القائد هو النبي، الذي بلانقياد له تتحقق وتنتظم الحركات.

وكما بين المتكلمون أن من وجوه حاجة الناس إلى النبوة، تحقيق المصالح والمنافع الدنيوية، حتى فيما يخص الأفكار والأقوال والأفعال، كذلك بينوا أن من هذه الوجوه، حاجتهم إلى النبوة في تحقيق المصالح الأخروية، مما لا سبيل للإنسان إلى معرفته إلا بواسطة الرسل، ولعل علة بيان المتكلمين حاجة الناس إلى النبوة في تعريفهم مصالح أخراهم – على وجه التحديد – هي: قصور العقل في هذا المجال عن إدراك كنهه، أو الوصول فيه إلى معارف مسلمة، يقول د. نظير عياد "الآخرة وأمورها تعد من القضايا التي يستعصي على العقل

(١) **معارج القدس:** الغزالي، صـــ١٣٢،١٣٣.

الإنساني معرفتها معرفة حقيقية إلا بوحي إلهي وهذا ما لا يتأتى إلا من خلال النبوة"([1]).

يقول الإمام التفتازاني معددا فوائد بعثة الأنبياء فكان منها: "الإخبار بتفاصيل ثواب المطيع، وعقاب العاصي، ترغيبا في الحسنات، وتحذيرا عن السيئات"([2]).

ويبين الإمام الغزالي أن الوقوف على مصالح الآخرة مما لا سبيل لمعرفته بأي طريق من طرق المعرفة، سواء العقلية، أم التجريبية، أم غيرذلك، إلا بواسطة الرسل، يقول: "إن ما ينفع في الآخرة أو يضر لا سبيل إلى معرفته بالتجربة كما عرف الطب، إذ لا مجال للعلوم التجريبية إلا فيما يشاهد على سبيل التكرر، ومن الذي رجع من ذلك العالم فأدرك بالمشاهدة ما نفع وضر وأخبر عنه؟! ولا يدرك بقياس العقل، فإن العقول قاصرة عن ذلك، والعقلاء بأجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدي إلى ما بعد الموت، ولا يرشد إلى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات، لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع، فأقروا بجملتهم ان ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة، وهي قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لا على سبيل التعرف بالأسباب العقلية"([3]).

ثم يؤكد الغزالي بيانه السابق، من كون النبوة هي الطريق الأقوم لفتح المغاليق أمام الإنسان في التعرف على المصالح الدنيوية التي قد يتعرف العقل طرفا منها على سبيل الإجمال أما التفصيل فلا، وهي أيضا الطريق الأمثل في

---

(١) **النبوة بين المتكلمين والفلاسفة عرض ومناقشة:** د. نظير محمد عياد، صـــ٦٠٨.

(٢) **شرح المقاصد:** التفتازاني، جـــ٥، صـــ٦.

(٣) **إلجام العوام عن علم الكلام:** أبوحامد الغزالي ٤٥٠ – ٥٠٥هـــ ، طـــ: دارالمنهـــاج، جدة – السعودية، طـــ الأولى سنة ١٤٣٩هـــ/٢٠١٧م، صـــ١٠٥،١٠٦.

التعرف على المصالح الأخروية التي يصير العقل أمام معرفتها أعجز سواء على سبيل الإجمال أم على سبيل التفصيل، فيقول (رحمه الله): "ولما سبق في علم الباري (سبحانه وتعالى) وإرادته وحكمته، بمصير الخلق إلأى دار غير هذه الدار، ولم يجعل في قوة عقولهم ما يطلعون به على أحكام تلك الدار كمل (سبحانه وتعالى) هذا النور الذي وهبهم إياه وهو نور العقل بنور الرسالة إليهم، فأرسل الأنبياء صلوات الله عليهم مبشرين لأهل طاعته، ومنذرين لأهل معصيته، فمدهم بالوحي وهيأهم لقبوله وتلقيه، فكانت أنوار ما جاء بالوحي من عند الله، بالنسبة إلى نور العقل، كالشمس بالإضافة إلى نور النجم، فدلوا العباد على مصالح دنياهم فيما لا تستقل بإدراكه عقولهم، وأرشدوهم إلى مصالح أخراهم، التي لا سبيل للعباد أن يعرفوها إلا بواسطتهم"(١).

ويؤكد الصابوني على أن من اجل فوائد البعثة تحقيق المصالح الأخروية التي لا طريق لمعرفتها إلا الرسل، يقول: "الله تعالى خلق الجنة والنار، وأعد فيهما الثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه، وليس في العقل إمكان الوقوف على ذلك"(٢).

(١) **الحكمة في مخلوقات الله:** للإمام أبي حامد الغزالي الطوسي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق: د. محمد رشيد قباني، ط: دار إحياء العلوم – بيروت، ط الأولى سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، صـ٦٨،٦٩.

(٢) **البداية من الكفاية في الهداية:** نور الدين الصابوني، تحقيق وتقديم: د. فتح الله خليف، ط: دار المعارف – الإسكندرية، ط سنة ١٩٦٩م، صـ٨٥.

مسلك الاستغناء العقلي

إن آخر نص للإمام الصابوني وما قبله للإمام الغزالي(١) يرشدان إلى أن العقل كان مطية للبعض للتعلل به في كونه يغني عن النبوة، وقد اتخذ هؤلاء من العقل شبهة للاتكاء عليه فزعموا – والزعم مطية الكذب – أن العقل يغني عن النبوة، وهذا يدفعنا إلى تقرير: أن من أهم المسالك التي سلكها المتكلمون في إثبات النبوة، دحض الشبه التي أقامها المانعون، وبالنظر إلى تلك الشبه سنجد أن أهم شبهة لدى هؤلاء المانعين على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم وأزمنتهم، شبهة: الاستغناء العقلي، فقد عولوا على العقل في كونه كافيا أن يقوم مقام النبوة، ولما تعاضد جميع هؤلاء على التمسك بهذه الشبهة، قام المتكلمون بدحض شبهتهم وإقامة الدليل العقلي على بطلانها.

وقد كان في مقدمة هؤلاء العلماء الإمام الباقلاني(٢)، الذي لا أقول فقط رد شبه هؤلاء وإنما أيضا حكى شبههم بكل أمانة وتفصيل(٣)، وربما وردت على لسانه بوجه من الدقة والشمول أكثر مما لو وردت عنهم، يحكي الباقلاني شبهة

---

(١) وإن كنا لا نوافق تماما على ما ورد في ثنايا نص الإمام الغزالي بما يتعلق بإجماع العقلاء على الاعتراف بأن النبوة هي الطريق الأوحد في التعرف على المصالح الأخروية، نظرا لما نجده من هؤلاء من توارد كثير من الشبهات في كون العقل كافيا عن النبوة، ولعل الإمام الغزالي كان يقصد بالعقلاء: أصحاب العقل السوي الذي لا يسعه إلا الاعتراف بعجزه عن إدراك الحقائق الغيبية حتى لو لم يكن من أهل الإيمان، إن كان هذا مقصده فنحن معه على وفاق.

(٢) وانظر أيضا إيراد الآمدي لهذه الشبهة وغيرها من الشبه في: غاية المرام: الآمدي، صـ ٣٢٠ وما بعدها.

(٣) في باب درء شبه النبوة وإقامة الأدلة على دحضها، أعتقد أن الإمام الباقلاني جمع فأوعى فكان من أبرز العلماء الذين اهتموا بهذا الباب وكتابه التمهيد خير شاهد على هذا.

القائلين بالاستغناء العقلي فيقول: "وإن قالوا: الدليل على منع إرسال الرسل والغنى عنهم، أن الله (ﷻ) أكمل العقول وحسن فيها الحسن وقبح فيها القبيح وجعلها دلالة على مراشد الخلق ومصالحهم ومنع بها من التظالم وجعلها دلالة وذريعة إلى علم كل ما يُحتاج إليه، وليس يجوز أن يأتي الرسل بغير ما وضع في العقل فدل ذلك على الغنى عنهم وعدم حاجة الخلق إليهم"(١) وبعد هذا الإيراد يشرع الباقلاني في دحض هذه الشبهة ويكر عليها بإسدال ستائر البطلان، فيقول لهم: "ما أنكرتم من أنه لا سبيل من ناحية العقل إلى إيجاب شيء ولا إلى حظره ولا إلى إباحته وأن ذلك لا يثبت في أحكام الأشياء إلا من جهة السمع وأن التعريض للثواب لا يقع بالأفعال الواقعة مع فقد السمع لأنها لا تكون مع فقده طاعة لله (ﷻ) ولا قربة إليه ولا يثاب صاحبها، وإذا كان ذلك كذلك فلابد من سمع يأتي على لسان رسول بفعل قرر السمع وجوبه، فعلم أن العلم بالقرب وحصول الثواب عليها لا يجوز أن يثبت عقلا فقد بطل قولكم إن جميع ما يحتاج إليه العباد من المراشد والمصالح مدرك من ناحية العقول، فدُلوا على صحة ما تدعونه من إيجاب العقل لشيء من الأفعال وحظر شيء منها وإباحته حتى يسلم لكم ما بنيتم عليه"(٢) فهنا يدحض الباقلاني هذه الشبهة ويكر عليها بالطلان، لأن العقول لا تستقل بإدراك الأفعال لاسيما الشرعية التي يترتب عليها ثواب وعقاب، لأن هذه النوعية من الأفعال لاتدرك إلا من خلال الشرع، وحتى الأفعال الأخرى التي قد يميز العقل حسنها، فإن كثيرا منها قد تلتبس فيها العقول.

(١) **التمهيد:** الباقلاني، صـــ١٤٤،١٤٥.

(٢) المصدر السابق، صـــ١٤٥.

وبعد رد الباقلاني لشبهة الاستغناء بالعقل، نراه يعمد إلى مناقشة قضية الحسين والتقبيح العقليين، وهي قضية كما يعلم المهتمون بالدراسات الكلامية كانت محل خلاف بين الأشاعرة من جانب والمعتزلة من جانب آخر، فبيمنا قال الأشاعرة: لا يعلم حسن الأفعال وقبحها إلا من خلال الشرع، فما حسنه الشرع فهو حسن وما قبحه الشرع فهو قبيح، ذهب المعتزلة: إلى أن العقل يدرك حسن الأفعال وقبحها، لكن يبدوا أن قول المعتزلة ليس على إطلاقه، فإنهم قد أقروا بأن العقل يقف عاجزا أما بعض الأفعال التي لا يعلم وجه الحسن أو القبح فيها إلا من خلال الشرع، وبناء على هذا الاتجاه أسهم المعتزلة بدحض شبهة: الاستغناء العقل، بتقريرهم: عجز العقل عن الإدراك المطلق لحسن الأفعال وقبحها، وفي هذا السياق أوضح القاضي عبدالجبار أن هناك أصلين يقوم عليها التحسين والتقبيح العقلي:

الأول: أن الفعل إما يقع على وجه فيحسن، أو يقع على خلاف هذا الوجه فيقبح.

الثاني: الحكم على الفعل بالحسن أو القبح مجردا عن هذين الوجهين (المطلق) لا يجوز، أي الحكم على الفعل لذات الفعل، لا لما وقع عليه الفعل من وجه يقتضي حسنه أو جه آخر يقتضي قبحه، مما يعني: أن إدراك هذين الوجهين متوقف على الشرع (الرسول) لا على العقل.

يوضح القاضي عبدالجبار هذا الأمر فيقول: "الأفعال ما من شيء منها إلا ويجوز أن يقع على وجه فيحسن، وعلى خلاف ذلك الوجه فيقبح، وأما أن نحكم على فعل من الأفعال بالقبح والحسن بمجرده، فلا، إذا ثبت هذان الأصلان بطل قول من قال: إن هؤلاء الرسل إن أتوا بما في العقل ففي العقل كفاية عنهم، وإن

أتوا بخلافه فيجب أن يكون قولهم مردودا عليهم غير مقبول منهم"(١) فبعد أن أرسى القاضي عبدالجبار قاعدتي التحسين والتقبيح، وبين من خلالها أن المتكئين على شبهة الاستغناء العقلي قولهم متهافت مردود غير مقبول، لأنهم لم يدركوا هذين الأصلين اللذان هما المدخل لإدراك العقل حسن الفعل أو قبحه، ثم يصرح القاضي عبدالجبار بناء على توضيحه لهذين الأصلين، أن الرسل بحال من الأحوال لا تأتي بما يخالف العقول، مع الإشارة إلى أن الرسل إن أتت بما يتوافق مع العقول فليس لكون هذه العقول تستطيع أن تستقل بإدراك الحسن والقبح، لكن هذا يعني، أن هذا النوع من الإدراك العقلي هو إدراك فقط من حيث الجملة أما الإدراك التفصيلي وخاصة في أبواب الشرائع فهذا مما يتوقف على بيان الرسل، يقول القاضي عبدالجبار: "إن ما تأتي به الرسل والحال ما قلناه، لا يكون إلا تفصيل ما تقرر جملته في العقل، فقد ذكرنا أن وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرران في العقل، إلا أنا لم يمكنا أن نعلم عقلا أن هذا افعل مصلحة وذلك مفسدة، بعث الله إلينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال، فيكونوا قد جاؤوا بتقرير ما قد ركبه الله تعالى في عقولنا، وتفصيل ما قد تقرر فيها، وصار الحال في ذلك كالحال في الأطباء إذا قالوا إن هذا البقل ينفع وذلك يضر، وكنا قد علمنا قبل ذلك أن دفع الضرر عن النفس واجب، وجر النفع إلى النفس حسن، فكما لا يكون والحال ما قلناه قد أتوا بشيء مخلف للعقل، فكذلك حال هؤلاء الرسل"(٢).

---

(١) **شرح الأصول الخمسة: لقاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد، تعليق:** الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم: د. عبدالكريم عثمان، تصدير: د. أحمد فؤاد الأهواني، ط: مكتبة وهبة – القاهرة، ط الثالثة سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، صـ٥٦٤،٥٦٥.

(٢) **شرح الأصول الخمسة:** القاضي عبدالجبار، صـ٥٦٥.

وكلام القاضي عبدالجبار ينضوي تحته دلالة هامة وهي: أن من نزع إلى شبهة الاستغناء العقلي كقدحٍ في النبوة، فإنه لا يعلم حقيقة النبوة، لأنه ليس ثمة تناقض بين النبوة والعقل، لكنه حين بنى تصوره – في حقيقة النبوة والعقل – على وجود تناقض بينهما، أصدر حكمه بأن العقل فيه الكفاية عن النبوة، وهذا خطأ، لأن النبوة والعقل كلاهما يتعاضدان في الهداية للأحكام، فالعقل قد يهتدي إليها عن طريق الجملة، ثم تأتي النبوة لتفصل للعقل هذا الإجمال، وهذا ما قرره القاضي في نصه السابق، وما أكد عليه في نص لاحق، إذ قال في مختصر أصول الدين "إنه ثبت أن من دعا إلى الواجب(١) واختاره المكلف عنده، لولاه كان لايختار، وجب كوجوبه، وما يختار عند القبيح على وجه لولاه كان لايختار، قبح، وليس للعقل مدخل في معرفة الأفعال التي هذه صفتها، لأنه إنما يعرف بالعقل وجوب رد الوديعة، والإنصاف، وشكر النعمة، وقبح الظلم والكذب(٢) ... فأما أن يعرف به أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأن شرب الخمر يورث العداوة والبغضاء فمحال، فلا ب إذا أن يبعث الله تعالى من يعرفنا هذه الأمور"(٣) ثم يبين القاضي وظيفة هذا المبعوث الإلهي، وأن العقل لا يكفي عنه ولا يغني عن وجوده، كما أن العقل لا يتعارض مع بعثته، بل إنه سيهتدي – في حال وجود الرسول – إلى معارف لم يكن ليبلغها إلا من حيث الجملة فقط، يقول " إنما يعرفونا بتفصيل الجملة المستقرة في العقول"(٤).

---

(١) يقصد الرسول.

(٢) هذه أمثلة لما قد يعرفه العقل استقلالا من حيث الجملة.

(٣) **المختصر في أصول الدين:** القاضي عبدالجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد: للأئمة: الحسن البصري، القاضي عبدالجبار، القاسم الرسي، الشريف المرتضى، يحيى بن الحسين، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، ط: دار الشروق – القاهرة، ط الثانية سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، صـ٢٦٣ بتصرف بسيط.

(٤) المصدر السابق: صـ٢٦٤.

ويتوافق مع تقرير القاضي عبدالجبار المعتزلي، القاضي عبدالرحمن الإيجي، الأشعري، فيما يتعلق بكون العقول قد تعرف حسن الفعل أو قبحه من الناحية الإجمالية، أما مناط التفصيل فهو مما يتعلق بالأنبياء، فضلا عن أمور أخرى قد لا يدركها العقل لا على سبيل الإجمال ولا على سبيل التفصيل، تلك التي تتعلق بالتشريعات من العبادات ونحوها، يقول الإيجي: "بعد تسليم حكم العقل أن الشرع فائدته تفصيل ما أعطاه العقل إجمالا، وبيان ما يقصر عنه العقل، فإن القائلين بحكم العقل لا ينكرون أن من الأفعال ما لا يحكم فيه كوظائف العبادات وتعيين الحدود وتعليم ما ينفع وما يضر من الأفعال"(١).

وجاء الإمام التفتازاني أيضا لينضم إلى ما تقرر سابقا من كون العقل لا يتعارض مع النبوة بحال من الأحول، وحتى إن دل العقل على ما دلت عليه النبوة فإن هذا من باب: توارد الأدلة على مدلول واحد، وهو حسن في ذاته، وإن لم يهتدي العقل إلى هذا المدلول، فإن النبوة تتكفل له بذلك، فهدايتها إذا هداية إرشاد إلى الخير، وما توقف فيه العقل أو خالفه، فإن النبوة تميط اللثام عنه ببيانه للعقل، وهذا يعني أن العقل لا يخسر في وجود النبوة، بل يكسب أعظم المكاسب، أما خسارته الأكيدة ففي حال إنكاره للرسل، حول هذا المعنى يقول التفتازاني " أن ما يوافق العقل قد يستقل بمعرفته فيعاضده النبي ويؤكده، بمنزلة الأدلة العقلية على مدلول واحد، وقد لا يستقل، فيدله عليه ويرشده، وما يخالف العقل قد لا يكون مع الجزم فيدفعه النبي أو يرفع عنه الاحتمال، وما لا يدرك حسنه ولا قبحه قد يكون حسنا يجب فعله أو قبيحا يجب تركه، هذا مع أن العقول متفاوتة، فالتفويض إليها مظنة التنازع والتقاتل ومفض إلى اختلال النظام"(٢).

---

(١) **المواقف:** الإيجي، صـــ٣٤٥.

(٢) **شرح المقاصد:** التفتازاني، جـــ٥، صـــ٩.

وانضم إلى هذا التوافق من الأشاعرة أيضا، الإمام الآمدي، الذي بين قصر العقول في مسالك العبادات، أما الأفعال الأخرى في غير هذه المسالك فقد تدركها بعض العقول إجمالا لا تفصيلا، وثمة عقول أخرى لا تدركها إجما ولا تفصيلا، فبان من كل هذا أنه لا بد للعقول من الرسول، يقول: "إن الرسول لا يأتى إلا بما لا تستقل به العقول، بل هى متوقفة فيه على المنقول، وذلك كما في مسالك العبادات ومناهج الديانات والخفى مما يضر وينفع من الأقوال والأفعال، وغير ذلك مما تتعلق به السعادة والشقاوة فى الأولى والأخرى، وتكون نسبة النبى إلى تعريف هذه الأحوال كنسبة الطبيب إلى تعريف خواص الأدوية والعقاقير التى يتعلق بها ضرر الأبدان ونفعها، فإن عقول العوام قد لا تستقل بدركها وإن عقلتها عندما ينبه الطبيب عليها وكما لا يمكن الاستغناء عن الطبيب في تعريف هذه الأمور مع أنه قد يمكن الوقوف عليها والتوصل بطول التجارب إليها لما يفضى إليه من الوقوع في الهلاك والأضرار لخفاء المسالك فكذلك النبى"(١).

وكان من العلماء الذين كروا على هذه الشبهة بالبطلان، الإمام الماتريدي، الذي أبرز قصور العقل في الإحاطة بكنه الأشياء فضلا عن عدم إدراكه لكثير من المصالح التي لايتبين وجهها إلا برسول من عند الله، قال: "لا يخلو الأمر من أن يرجع إلى ما يدعوه إليه عقله، أو يلزم على بعض الصدور عما أراه غيره ممن هو أرجح منه عقلا، فإن كان الحق هو الأول ليجب الجمع بين العقول والقول لكل بالإصابة إذا قال بما أراه عقله وفي ذلك شهادة بإصابة كل ذي دين اعتمد على عقله، وذلك محال لتناقض الآراء والعقول، وإن كان الوجه الثاني فيصير عقله كرسول يأتيهم من عند الله، فيحتاج ذلك إلى دليل يعلمنا

(١) **غاية المرام في علم الكلام:** الآمدي، صـــ٣٢٦.

شخصه، ثم لا فصل بين دليل يقوم بصدقه فيما يخبر عن الله أو بإصابة الحق في كل ما ينطق به عن عقله، فهذا مع ما يعلم أن الأشغال وازدحامها على العقول يلبسها، فكذلك الهموم وأنواع ما جبل عليه البشر، وكذلك أنواع الألم وأسباب لا تحصى مما يشغل العقول ويمنعها عن الإحاطة بالحق في كل لطيف وجليل وكذلك غلبة الشهوات وكثرة الأماني واللذات فلذلك لا بد من رسول الله ليبينهم ويدلهم عند الإشتباه على الحق"(١).

وهذا يعني أنه أن قصور العقول عن إدراك مواطن الخير في الأمور يرجع إلى أمرين تلتبس بهما كل العقول:

الأول: قد يكون القصور راجع إلى العقل في حد ذاته، بلادة أو سوء فهم، أو غياب تعقل.

الثاني: قد يكون العقل في حد ذاته عقل ألمعي، يتميز بالفهم والإدراك وغير ذلك من ميزات العقل السوي، لكنه ليس بمأمن على الإطلاق مما يحوله عن تلك الألمعية ويجعله في مصاف النوع الأول، وذلك لما يعتريه من شوائب الحياة من التلبس بالشهوات، أو الهموم، أو الطمع، وغير ذلك كثير مما صرف العقل عن حسن الإدراك، وإن النتيجة الحتمية لهذا: أنه لابد للعقول من هاد يهديها ودال يدلها إلى مواطن الخير ومواضع الرشد وهو الرسول.

مسلك المعجزة

من أهم المسلك التي سلكها المتكلمون في إثبات النبوة مسلك المعجزة، ولعل هذه الأهمية تتأتى من أمرين:

---

(١) **التوحيد:** الماتريدي، صـــ١٨٢،١٨٣، وقد سبق تقريره هذا المعنى في موضع ســـابق إلا أن هذا الموطن – في نظرنا – كان أوفى – انظر: صـــ١٧٩،١٨٠.

الأول: كون الإعجاز من الأمور الحتمية الملازمة للنبوة فليس ثمة نبوة إلا ولها خارق للعادة.

الثاني: أن خرق العادة وبخاصة إذا كان من قبيل الحسي (المادي)([1])، فإن عجز الإنسان أمامه يكون في الحال، لا يحتاج الإنسان إلى كثير تفكير أن هذا المعجز فوق مقدوره، بل إن هذا النوع من الإعجاز يكون وقوعه منذرا بهلاك القوم، فما إن يقع حتى يقع الإهلاك معه.

لهذه الأسباب وغيرها كان اهتمام المتكلمين بالمعجزة كدليل قوي من أدلة إثبات النبوة، ومن ثم صوبوا أنظارهم وجهودهم على أن هذا المعجز الذي هو خارج عن مقدور البشر من آكد الأدلة على صدق النبوة، وقد رأينا فيما سبق أن من مظاهر اهتمامهم بدليل المعجزة، حصر بعضهم دلالة صدق النبوة في المعجزة وحدها لا غير، ويحكي لنا الآمدي مذهب الفلاسفة والمعتزلة في حصر دلالة النبوة في الإعجاز، فيقول مخبرا عنهم "ثم يجب أن يكون البيان مؤيدا من عند الله تعالى بالمعجزات والأفعال الخارقة للعادات التى تتقاصر عنها قوى غيره من نوعه بحيث يكون ذلك موجبا لقبول قوله والانقياد له"([2])، وقد أولنا هذا الحصر بما يتفق مع ورود كثير من المسالك عن المتكلمين غير مسلك المعجزة، وهو في جملته – أي التأويل – يرجع إلى أن المعجزة أقوى المسالك

(١) وهو ما وقع لكافة الرسل، أما بالنسبة لسيدنا رسول الله (ﷺ)، فكان إعجازه الأكبر متعلقا بالقرآن الكريم، وإعجاز القرآن لا ينتمي إلى خوارق العادات الحسية (المادية)، بل هو معجزة معنوية، عقلية، فكرية، بلاغية، بيانية...إلخ، يخاطب الملكات الروحية، والنفسية، والعقلية، في الإنسان، وكونه كذلك، فهو مما يتناسب مع رقي الإنسانية من ناحية، ولكون رسالته (ﷺ) خاتمة الرسالات من ناحية أخرى، وفوق ذلك كان للنبي (ﷺ) الكثير والكثير من خوارق العادات الحسية أيضا

(٢) **غاية المرام:** الآمدي، صـ٣١٩.

وليست أوحد المسالك([1])، ومن هنا كان اهتمامهم بمسلك المعجزة كدليل على صدق النبوة.

يقول الإمام الجويني: "إنما يثبت صدق النبوة بالمعجزات"([2])، وليس دليل الإعجاز عند المتكلمين على صدق النبوة خاصا برسل دون آخرين، بل إنه يعم جميعهم، حتى فيما يتعلق بنبوة نبينا محمد (ﷺ)، فإن الإعجاز أيضا دليل على صدق نبوته، يقول الجويني: "الدليل على ثبوت نبوة نبينا محمد (ﷺ)، المعجزات"([3]).

وقريب من هذا يقرر البغدادي أن المعجزة من علائم النبوة، فلا بد من أن يقترن إرسال الرسول بوجود معجز يدل على صدقه، ولا يكتفى في هذا الباب – صدق الرسول – بمجرد وجود ملك، بل لابد من اقتران ذلك بالأمر المعجز، يقول: "لا ننكر أن يكون الرسول من الله إلى عبده ملكا غير أنا نوجب كونه مقرونا بمعجزة تدل على صدقه"([4]) ويؤكد البغدادي على هذا المعنى في موضع، ويزيده بأن ظهور المعجز على يد النبي يلزم منه تصديق من أرسل إليهم، وأن هذا المعجز بمثابة إقامة الحجة عليهم، وإن لم يؤمنوا بعد ظهوره كان لله – تعالى – أن يعذبهم على ترك الإيمان به بعد ظهور المعجز على يد نبيه، يقول: "النبي لابد له من إظهار معجزة تدل على صدقه، فإذا أتى بها وبان

---

(١) سبق الحديث عن هذا التأويل، انظر موضعه في البحث في أول المبحث الثاني.

(٢) **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة:** لعبد الملك الجويني إمام الحرمين أبوالمعالي ٤١٩ – ٤٧٨هـ، تقديم وتحقيق: د. فوقية حسين، مراجعة: د. محمود الخضيري، ط: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة، ط سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، صـ١١٠.

(٣) **لمع الأدلة:** الجويني، صـ١١١.

(٤) **أصول الدين:** البغدادي، صـ٢٨.

لقومه وجه الإعجاز فيها لزمهم تصديقه وطاعته ولم يكن لهم مطالبته بمعجزة أخرى، فإن طالبوه بأخرى فإن شاء الله (ﷻ) أظهر الأخرى توكيدا للحجة عليهم، وإن شاء عاقبهم على ترك الإيمان بمن قد دلت المعجزة على صدقه، والمعجزة الواحدة كافية في الدلالة على صدقه، ومن لم يؤمن به بعدها استحق العقاب"(١).

وهذا إن دل فإنما يدل على مدى ما للمعجزة من أهمية كبرى كدلالة قوية على صدق النبي.

هذه الأهمية التي أبداها متكلموا الأشاعرة للمعجزة في كونها من أقوى المسالك على إثبات صدق النبوة، لم تكن خاصة بهم وحدهم، بل كانت قاسما مشتركا بينهم وبين سائر متكلمي المذاهب، ويأتي الماتريدية على رأس هذه المذاهب، فقد الإمام أبومنصور الماتريدي، المعجزة، أحد أصلين تثبت بهما صدق النبوة، فقال: "ثم الأصل عندنا في إعلام الرسل وجهان أحدهما ظهور أحوالهم على جهة يدفع العقول عنهم الريبة وتأبى فيهم توهم الظنة بما صحبوهم في الصغر والكبر فوجدوهم ظاهرين أصفياء أتقياء بين أظهر قوم ما احتمل التسوية بينهم بينهم على ذلك ولا تربيتهم تبلغ ذلك على ظهور أحوالهم لهم وكونهم بينهم في القرار والإنتشار فيعلم بإحاطة أن ذلك حفظ من يعلم أنه يقيمهم مقاما شريفا ... والثاني مجيء الآيات الخارجة عن طبائع أهل البصر في ذلك النوع الممتنعة عن أن يطمع في مثلها أو يبلغ بكنهها التعلم مع ما لو احتمل أن يبلغ أحد ذلك بالتعلم والإجتهاد فإن الرسل بما نشأوا لا في ذلك وربوا لا به يظهر أنهم استفادوه بالله أكرمهم بذلك لما يجعلهم أمناء على وحيه"(٢).

---

(١) **أصول الدين:** البغدادي: صـــ١٧٣.

(٢) **التوحيد:** الماتريدي، صـــ١٨٨،١٨٩ بتصرف بسيط.

ويلحق بالماتريدي، أبو المعين النسفي، في استظهار المعجزة كأثبت الأدلة وأقواها على صدق الرسول، فقد عنون النسفي في كتابه التبصرة، عنوانا وسمه بـــ إقامة الدلالة على ثبوت الرسالة، ثم صرح تحته بما يُشعر قوة المعجزة في باب هذه الدلالة، فقال: "ثم الدليل يسمى معجزة"(١)، وحين جاء النسفي ليعرف المعجزة، كان من حدود التعريف: أن علة المعجزة إظهار صدق الرسول، فلم يلتزم بما كان يشير إليه – عادة – المتكلمون في حد المعجزة أنها للتأييد، وصرح النسفي في تعريفه أن المعجزة علتها إظهار صدق مدعي النبوة، يقول: "وحدها على طريقة المتكلمين: أنها ظهور أمر خلاف العادة في دار التكليف لإظهار صدق مدعي النبوة"(٢).

والقول السابق إن احتمل أن النسفي لم يذهب بعيدا عما قرره المتكلمون في حد المعجزة، وأنها لإظهار صدق مدعي النبوة – كما ورد في النص – فليس هذا يخالف ما قررناه من أن الغالب في تعريف المتكلمين للمعجزة هو الإتيان بلفظ التأييد، وثمة فارق كبير بين لفظي: التأييد – المستخدم عادة عند المتكلمين – وإظهار صدق مدعي النبوة، الذي استخدمه النسفي، بيد أن النسفي في معرض حديثه عن كون المعجزة دليل على إثبات الرسالة، قد صرح بكونها الدليل على هذا الثبوت، وهذه الدلالة تثبت عند القوم بالمشاهدة، وعند غيرهم بالخبر االضروري، فتحت عنوان: المعجزات دليل لثبوت الرسالة، قال النسفي: "ثم الدليل على ثبوت الرسالة لبعض الرسل على التعيين ظهور الناقضات للعادات على أيدي كثير منهم ... ثم ثبوت ذلك لأهل زمانهم بالمشاهدة ولمن

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين: للإمام أبي المعين ميمون النسفي الماتريدي المتـــوفى سنة ٥٠٨هـــ/١١١٤م، تحقيق وتعليق: د. محمد الأنور حامد عيسى، طـــــ: المكتبـــة الأزهرية للتراث – القاهرة، طـــ الأولى سنة ٢٠١١م، جـــ٢، صـــ٦٨٨.

(٢) المصدر السابق: جـــ٢، صـــ٦٨٩.

بعدهم بالخبر المتواتر الذي يوجب العلم الضروري"([1])، بل إن النسفي – في موطن آخر – يقرر أن ادعاء البعثة والرسالة لأحد ما لا يسلم له هذا الادعاء إلا بعد إقامة الدليل، ولا دليل إلى ثبت صدق هذا المدعي إلا المعجزة، فتحت عنوان: متى يقبل قول مدعي الرسالة؟ يقول النسفي: "فإذا جاء واحد وادعى الرسالة في زمان جواز ورود الرسل .. وادعى هذا الجائي أنه رسول الله .. لا يجب قبول قوله بدون إقامة الدليل .. وإذا لم يجب قبول قوله دون الدليل يطالب بالدليل، وهو المعجزة"([2]).

وقد كان علماء الماتريدية في غاية الصراحة حين قرروا أن المعجزات هي تكاد تكون المسلك الوحيد في الدلالة لى صدق النبوة، وقد بان لنا مما سبق هذا الأمر، ومما يزيده ويؤكده، هو ذلكم القول الصريح لأبي اليسر البزدوي – من علماء الماتريدية – في أصوله، حيث صرح بأن المعجزات هي الدليل الوحيد لثبوت الرسالات، قال: "ولا يتصور ثبوت الرسالة بلا دليل، فيكون الثبوت بالدلائل، وليست تلك الدلائل إلا المعجزات"([3]).

وهذا يظهر لنا مدى اهتمام السادة الماتريدية بالمعجزة في كونها من آكد الأدلة على صدق الرسالة.

---

(١) **تبصرة الأدلة:** النسفي، جـ٢، صـ٦٩٦.

(٢) **التمهيد لقواعد التوحيد:** للإمام أبي المعين النسفي المتوفى سنة ٥٠٨هـ ، دراسة وتحقيق: جيب الله حسن احمد، تقديم: د. محمد ربيع جوهري، ط: دار الطباعة المحمدية – القاهرة، ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، صـ٢٣٣-٢٣٦ بتصرف.

(٣) **أصول الدين:** للإمام أبي اليسر محمد البزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، ط: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، صـ١٠١،١٠٢.

ولم يكن الاستدلال بالمعجزة على صدق النبوة وقفا على المذهب الأشعري والماتريدي فحسب، بل انضم إليهم أيضا التيار الاعتزالي، وقد قرر القاضي عبدالجبار هذا حين قال: "إنه تعالى إذا أراد أن يحمل الرسول الأول الرسالة، فلابد من أن يفعل الخطاب على وجه يكون معجزا، أو يقترن به المعجز، ليعلم به أنه حادث من قبله، ولا يجوز منه تعالى أن يدل على الأحكام إلا بهذين الوجهين: إما بخطابه الذي يكون معجزا أو يقترن به المعجز، أو بقول الرسل إذا دل على صدقهم بالمعجز"(١)، ويؤكد القاضي عبدالجبار أن من لوازم البعثة إرسال الرسول، فلا بعثة دون رسول، ثم إنه من لوازم إرسال الرسول تعريف الخلق بالمصالح، وإن الدلالة على علم المرسل إليهم بصدق هذا الرسول، المعجزة، يقول: "أنه تعالى إذا بعث إلينا رسولا ليعرفنا المصالح، فلابد من أن يدعي النبوة، ويظهر عليه العلم المعجز الدال على صدقه عقيب دعواه للنبوة"(٢).

(١) **المغني:** القاضي عبدالجبار، جـ١٥، صـ١٦٤.

(٢) **شرح الأصول الخمسة:** القاضي عبدالجبار، صـ٥٦٨.

المبحث الثالث
إثبات النبوة عند الصوفية

عند مطالعة عقائد الصوفية، سنجد أن عقيدتهم في النبوة عقيدة صحيحة سليمة، إذ إنها تنبعث من إيمانهم الصحيح بالله تعالى، لأن القاعدة الأولى في العقائد هي قاعدة الإيمان بالله، وعن هذه العقيدة تتفرع سائر العقيدة، وبمقدار صحتها وخلوها من الشوائب، بمقدار ما تسلم القواعد العقدية الأخرى المتفرعة عنها مما يعكر صفوها وسلامتها.

ولما كان الصوفية قد بينوا معتقدهم في الله (ﷻ) وهو معتقد راسخ، صحت لهم سائر العقائد المترتبة على أصل الإيمان بالله، يحكي لنا الإمام القشيري معتقد الصوفية في أصل التوحيد فيقول: "اعلموا رحمكم الله أن شيوخ هذه الطائفة بنوا قواعد أمرهم على أصول صحيحة في التوحيد صانوا بها عقائدهم عن البدع، ودانوا بما وجدوا عليه السلف وأهل السنة من توحيد ليس فيه تمثيل ولا تعطيل وعرفوا ما هو حق القديم، وتحققوا بما هو نعت الموجود عن العدم ولذلك قال سيد هذه الطريقة الجنيد (رحمه الله): التوحيد إفراد للقدم من الحدث، وأحكموا أصول العقائد بواضح الدلائل ولائح الشواهد"(١).

(١) **الرسالة القشيرية:** للإمام زين الدين أبي القاسم القشيري، عليها تعليقات لشيخ الإسلام: القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، طـ: دار جوامع الكلم – القاهرة، طـ سنة ١٤٢٨هـ ، صـ٢٩.

ويفصل لنا أبونعيم الأصبهاني في طبقات الأولياء، معتقد الإمام الجنيد – وهو شيخ الطائفة – وإمامهم المقدم(١)، في الألوهية، فيقول: "سمعت أبي يقول: سمعت أحمد بن جعفر، يقول: سألت أبا القاسم الجنيد بن محمد عن الإيمان، ما هو؟ فقال: الإيمان هو التصديق والإيقان وحقيقة العلم بما غاب عن الأعيان، لأن المخبر لي بما غاب عني إن كان عندي صادقا لا يعارضني في صدقه ريب ولا شك أوجب علي تصديقي إياه إن ثبت لي العلم بما أخبر به، ومن تأكيد حقيقة ذلك أن يكون تصديق الصادق عندي يوجب علي أن يكون ما أخبرني به كأني له معاين وذلك صفة قوة الصدق في التصديق وقوة الإيقان الموجب لاسم الإيمان"(٢).

وفي إثبات عقيدة التوحيد عند الصوفية، يقول الإمام القشيري، في شرحه لحرف الباء، في البسملة "الباء فى: بسم الله، حرف التضمين أي بالله ظهرت الحادثات، وبه وجدت المخلوقات، فما من حادث مخلوق، وحاصل منسوق، من عين وأثر وغبر، وغير من حجر ومدر، ونجم وشجر، ورسم وطلل، وحكم

(١) انظر توارد وتواتر إطلاق هذه الألقاب – وغيرها – على الجنيد، طبقات الصوفية: أبي عبدالرحمن محمد بن الحسن السلمي المتوفى سنة ٤١٢هـ، تحقيق وتعليق: مصطفى عبدالقادر عطا، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طـ الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، صـ١٢٩، سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، طـ: مؤسسة الرسالة، طـ الثالثة سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، جـ١٤، صـ٦٦.

(٢) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) طـ: دار السعادة – القاهرة طـ سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، جـ١٠، صـ٢٦٥

وعلل إلا بالحق وجوده، والحق ملكه، ومن الحق بدؤه، وإلى الحق عوده، فبه وجد من وحّد، وبه جحد من ألحد، وبه عرف من اعترف، وبه تخلّف من اقترف"(١).

ثم يؤكد القشيري على معنى التوحيد، واستقامته عند الصوفية، وبيان أن مخالفة هذا الأصل يعد شركا وخروجا عن الإيمان، يقول: "الحق (ﷻ) متوحّد بالإبداع، لا محدث سواه، فإذا توهمتم أن شيئا من الحادثات من نفع أو ضرر، أو خير أو شر يحدث من مخلوق كان ذلك فى التحقيق شركا"(٢).

ويبلغ التوحيد ذروته وصفاءه عند الصوفية، فيما ينقله الطوسي عن ذي النون المصري، لما سئل عن معنى التوحيد ما هو؟ فأجاب "هو أن تعلم أن قدرة الله تعالى في الأشياء بلا مزاج، وصنعه للأشياء بلا علاج، وعلة كل شيء صنعه، ولا علة لصنعه، وليس في السموات العلى ولا في الأرضين السفلى مدبر غير الله تعالى، ومهما تصور وهمك فالله تعالى بخلاف ذلك"(٣).

نستطيع أن نستنتج من النصوص السابقة، أن أهل التصوف الإسلامي قد أحكموا أصول العقائد بناء على إحكامهم لأصلها الأول وهو الإيمان بالله.

وهذه المقدمة ينبني عليها النتيجة التالية:

---

(١) **لطائف الإشارات:** عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ) تحقيق: إبراهيم البسيوني، طـ: الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، طـ الثالثة – بدون تاريخ، جـ١، صـ٤٤.

(٢) المصدر السابق: جـ١، صـ٦٨.

(٣) **اللمع:** لأبي نصر السراج الطوسي، حققه وقدم له وخرج أحاديثه: د. عبدالحليم محمود، طه عبدالباقي سرور، طـ: دار الكتب الحديثة – القاهرة، مكتبة المثنى – بغداد، طـ سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، صـ٤٩.

أن عقيدة الصوفية في النبوة عقيدة تطابق عقيدتهم في أصل التوحيد، فهي عقيدة صحيحة سليمة، لأن إيمانهم بها – كسائر المسلمين – يتفرع عن إيمانهم بالألوهية، وقد أخبرنا الجنيد عن موقفه وموقف سائر الصوفية من عقيدة النبوة، وأنهم في تقريرهم لها يتوافقون مع سائر الجمهور، يقول: "المخبر لي بما غاب عني إن كان عندي صادقا لا يعارضني في صدقه ريب ولا شك أوجب علي تصديقي إياه إن ثبت لي العلم بما أخبر به"(١)، فالجنيد هنا لا يعلن فقط إيمانه بالنبوة، بل إنه يعلن أن إيمانه بجميع العقائد وتقريرها، إنما هو منبثق عن الإيمان بالنبي والرسول، وقد أوجب هذا الإيمان، تصديق النبي بكل ما جاء به لاسيما في الأمور الغيبية التي لا وسيلة لمعرفتها إلا من خلال الرسول، ولاريب أن هذا الكلام للجنيد يعكس مدى إيمانه وسائر الصوفية بالنبوة كمعتقد يشتركون فيه مع جمهور المسلمين.

ولم يتوقف الجنيد – سيد الطائفة – عند التصريح بإيمانه وسائر الصوفية بعقيدة النبوة فحسب، بل إنه صرح أن التصوف الحقيقي مبناه على التمسك بالكتاب والسنة، وبما ورد فيهما من عقائد إيمانية، وقد اشترط الجنيد على من ينتمي لطريقة الصوفية، أن يحفظ الكتاب والسنة، وأن يكون على دراية بالفقه، لأن كل هذه العلوم بمثابة العدة التي لابد منها للسائر في طريق التصوف، ومن فقدها لا يكون أهلا للسير في هذا الطريق، فضلا عن كونه لا يقتدى به، يقول الجنيد – فيما نقله عنه صاحب الحلية – "علمنا مضبوط بالكتاب والسنة فمن لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث ولم يتفقه لا يقتدى به"(٢).

---

(١) **حلية الأولياء:** الأصبهاني، جـ١٠، صـ٢٦٥.

(٢) المصدر السابق: جـ١٠، صـ٢٥٥.

وإن الجنيد في إثباته قضية النبوة ينطلق من إيمان عميق قامت أركانه على التصديق بالله وكتابه وقد تأسس هذا الإيمان أصلا على الإيمان بالنبوة، ومن لم يتحقق إيمانه بالنبوة لم يتحقق إيمانه بهذين الركنين العظيمين (الإيمان بالله وكتابه) بل إنه لن يتحقق وصوله وصولا صحيحا إلى أي قضية عقدية أخرى، بل لن يتحقق وصوله إلى أي باب من أبواب الخير، لأنه في الحقيقة فقد المسلك الذي يرشده ويأخذ به إلى هذه الطرق، يعرب عن هذا الإمام الجنيد فيقول: "الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول واتبع سنته ولزم طريقته فإن طرق الخيرات كلها مفتوحة عليه"(١).

ولا ريب أن ما سبق من نصوص ورد فيها التصريح الذي لايقبل التأويل بحال من الأحوال، يعكس موقف الصوفية من أصل التوحيد، وكذا موقفهم من عقيدة النبوة، وهذا يغاير تماما ما أشيع عن عموم المتصوفة – من قبل البعض – أنهم زلوا في عقيدة النبوة، وموطن الزلل أنهم فضلوا الولاية على النبوة(٢).

وهذا الأمر لا ينسحب على الصوفية، ومن ذهب إلى ذلك إنما أخذ عنهم بظاهر اللفظ دون تأويل تحتمله مثل تلك الألفاظ، وفي مثل هذه الأقوال التي نقلت عن الصوفية فيما يتعلق بتفضيل الأولياء على الأنبياء، يحكي لنا صاحب صاحب الثورة الروحية في الإسلام، أن مثل هذه الأقوال لابد من النظر فيها لأمرين:

---

(١) **حلية الأولياء:** الأصبهاني، جـ١٠، صـ٢٥٧.

(٢) وهذا توجه عام عند بعض الباحثين، حملهم عليه تلك النصوص التي وردت عن بعض الصوفية، لكنهم حملوها على ظاهرها دونما تأويل أو توجيه، مما حدا ببعض هؤلاء الباحثين أن يصدروا حكما عاما على المتصوفة بأنهم يفضلون الولاية على النبوة. انظر: التصوف المنشأ والمصادر: إحسان إلهي ظهير، ط: إدارة ترجمان السنة – باكستان، ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، صـ١٨٨ وما بعدها.

الأول: أنها لم تكن اتجاها عاما لجميع المتصوفة، بل كانت لدى طائفة مخصوصة منهم، وعن طريق التتبع التاريخي لهذه المقولات نستطيع وضع مسار تاريخي لها، بداية ونهاية.

الثاني: أن هذه المقولات لا تحمل على ظاهرها بل لها تأويل مقبول، وبهذا التأويل نستطيع دفع التهم والمغالطات الناجمة عن مثل هذه المقولات، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا ضرر من حمل اللفظ على معنى آخر دون ظاهره، إذ إننا في هذه الحالة نجري على قواعد القوم (الصوفية) فيما يسمى بالظاهر والباطن، فمن المعلوم أن لكل علم وفن قواعده وضوابطه ومصطلحاته عند أهله، ومما اشتهر عن هذا الفن (التصوف) قاعدة الظاهر والباطن.

يقول د. أبوالعلا عفيفي: "ظهرت مسألة المفاضلة بين الأنبياء والأولياء في التصوف وكان أول من أثارها متصوفة الإمامية بالكوفة – رياح وكليب من زهاد الزنادقة، ثم ظهرت بعد ذلك في كلام متصوفة الشام، كأبي سليمان الداراني المتوفى سنة ٢١٥هـ وأحمد بن أبي الحواري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، وكل هؤلاء يذهبون إلى تفضيل الأولياء على الأنبياء جملة، وكذلك يذهب هذا المذهب محمد بن علي الحكيم الترمذي الذي يستشهد بالحديث القائل: إن لله أولياء ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم الأنبياء والشهداء"(١).

وبعد أن رسم لنا د. أبوالعلا عفيفي، مسارا زمنيا لمقولة: تفضيل الولاية على النبوة، وقد أعطانا تصريحا بأن مثل هذه الأقوال لا تفيد ما يفهم من ظاهرها من تفضيل الأولياء على الأنبياء جملة وتفصيلا، إنما هي تفيد التفضيل من حيث الجملة فقط، ثم يميط اللثام عن المراد بـ الجملة، ويبين أن هناك قاسما مشتركا عند الصوفية بين الولاية والنبوة، فكلاهما يمثلان استشرافا من

(١) **التصوف الثورة الروحية في الإسلام:** د. أبوالعلا عفيفي، طـ: دار الشعب – بيروت، بدون تاريخ، صـ٢٩٣.

الإنسان على الملأ الأعلى، ومع التسليم لما بينهما من فوارق، إلا أن النبوة تنقطع، أما الولاية فهي مستمرة لا تنقطع، ومع ذلك فإن الناس لايزالون بحاجة إلى قبس النبوة التي تمثل ذروة اتصال الإنسان بالملأ الأعلى، فكانت الولاية تمثل قبسا من نور النبوة، إذ إنها تدعو إلى ما تدعو إليه النبوة من الهدايات والإرشادات في غير إدعاء النبوة، وهي في هذا تكون تأييدا للنبوة لا ادعاء لها كما قد يفهم البعض من ظاهر تلك المقولات، يقول د. أبوالعلا عفيفي: "لكن أهل السنة(١) يجمعون على تفضيل الأنبياء على الأولياء(٢)، ويرون أن الولاية امتداد للنبوة وتأييد دائم لها، لأن النبوة انقطعت بموت النبي، والولاية لا تنقطع، فالأولياء هم خلفاء النبي وورثته الروحيون الذين يحملون الشعلة المقدسة من بعده"(٣).

إذاً من التحليل السابق نرى أن النبوة عند الصوفية تستقيم عقيدة وتأصيلا وفهما كاستقامتها عند سائر جمهور أهل السنة، غاية الأمر وما حصل به الالتباس عند البعض، تلكم العبارات أو النصوص التي جاء ظاهرها يوحي بتفضيل الولاية على النبوة، وقد رأينا أن مثل هذه العبارات إذا أولت تأويلا مضبوطا بقواعده، تنتهي إلى القول بأن مرادهم إنما يعني أن الولاية هي برهان على النبوة، فكان لابد من استمرارها كدليل على النبوة.

---

(١) أغلب الظن أن المراد بأهل السنة هنا، أهل التصوف السني الذين كانت عباراتهم ظاهرة في قضية النبوة، وهذا على العكس من أهل التصوف الفلسفي الذي كانت عباراتهم في قضية النبوة تحتاج إلى تأويل مقبول.

(٢) إذا كنا نتفق على أن المراد بعبارة (أهل السنة) أهل التصوف السني، فإن تكملة النص الذي وردت فيه هذه العبارة يبين لنا معتقد أهل التصوف السني في مسألة التفضيل، وأن رأيهم فيها يوافق ما عليه جمهور أهل السنة من تفضيل الأنبياء على الأولياء.

(٣) **التصوف الثورة الروحية في الإسلام:** د. أبوالعلا عفيفي، صـ٢٩٣.

وحتى لا نكون مجانبين للفهوم السوية في هذا التأويل نرجع إلى ما سطره الصوفية عن أكابر القوم ممن صرحوا بتفضيل الولاية على النبوة، سنجدهم يلجأون إلى التأويل ليبرؤوا ساحة هؤلاء مما تفضي به مثل هذه الأقوال من سوء الظنون، ولأنهم كانوا أفهم للقوم من غيرهم، ولأنهم كانوا على بينة من عقائدهم أكثر من غيرهم، وكذا لأنهم ينتمون إلى ساحة التصوف التي وسعت هؤلاء وأولئك فكانوا أخبر بالعبارات والإشارات والرموز من غيرهم ممن جاء بعدهم بأزمان بعيدة(١)، وإني أقصد بالصوفية: الشيخ عبدالوهاب الشعراني، وأقصد بأكابر القوم: الشيخ محي الدين بن عربي، فيبين لنا الشعراني أن محي الدين بن عربي لم يقل بأفضلية الولي على النبي، إنما كان كلامه متعلقا بشيء آخر هو: بيان الأفضلية بين رسالة النبي وولايته، وشتان ما بين الأمرين، فالأول يعني: المفاضلة بين النبي والولي، فالتفاضل بين مقام النبوة بما تحته من شخوص (آدم – نوح – إبراهيم .....وسائر الأنبياء) ومقام الولاية بما تحته من شخوص، والثاني يعني: المفاضلة بين أمرين: الرسالة، والولاية، في شخص واحد وهو شخص النبي، وهنا ذهب بعض المتصوفة إلى جواز التفاضل، وبصرف النظر عن صحة هذا المذهب أو خطئه، إلا أن المسألة ابتعدت كثيرا عما شاع من فهم لمسألة التفاضل بين النبوة والولاية عند

(١) في هذا المعنى يقول المخزومي مما عزاه إليه الشعراني "لا يجوز لأحد من العلماء الإنكار على الصوفية إلا أن يسلك طريقهم ويرى أفعالهم وأقوالهم مخالفة للكتاب والسنة، وأما الإشاعة عنهم فلا يجوز الإنكار عليهم ولا سبهم" انظر: اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: الشيخ عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري الحنفي المتوفى سنة ٩٧٣هـ ، ط: دار إحياء التراث العرب، بيروت – لبنان، بدون تاريخ، جـ١، صـ٣١.

الصوفية، وبما ألقته هذه المسألة في ساحتهم من ظنون في عقيدتهم في قضية النبوة.

هنا يميط الشعراني اللثام عن حقيقة النبوة وما يتعلق بها في فكر محي الدين بن عربي، فيقول – في معرض تعديده لدعاوى المنكرين لظاهر أقواله – "ومن ذلك دعوى المنكر أن الشيخ يقول الولي أفضل من الرسول، والجواب أن الشيخ لم يقل ذلك وإنما قال اختلف الناس في رسالة النبي وولايته أيهما أفضل"(١) ثم يبدي الشعراني رأيه في المسألة فيقول " والذي أقول به أن ولايته أفضل لشرف المتعلق ودوامها في الدنيا والآخرة، بخلاف الرسالة فإنها تتعلق بالخلق وتنقضي بانقضاء التكليف"(٢) ليس هذا فقط بل يبين الشعراني أن التوجيه المذكور لكلام ابن عربي في مسألة تفضيل الولاية على النبوة يوافق عليه العز بن عبدالسلام، يقول: "ووافقه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبدالسلام، فالكلام في رسالة النبي مع ولايته، لا في رسالته ونبوته مع ولاية غيره فافهم"(٣).

ومما يدل على حسن عقيدة الصوفية في النبوة وكونها لا تختلف عما عليه جمهور أهل السنة، أن هذا التوجيه في مسألة تفضيل الولي على النبي، ليس راجعا إلى تفضيل ذات الولي على ذات النبي، إنما مرده إلى ذات واحدة لها اصطفائين، أو تعلقين، تعلق بالولاية وتعلق بالنبوة، ومن حيث كانت النبوة منقطعة عن الخلق، فإن الولاية مستمرة في الخلق لاتنقطع ومن هنا تميزت الولاية عن النبوة في نظر الصوفية.

---

(١) **اليواقيت والجواهر:** الشعراني، جـ١، صـ٣٤.

(٢) المصدر السابق: جـ١، صـ٣٤.

(٣) المصدر نفسه الشعراني، جـ١، صـ٣٤.

وعلى افتراض رفض هذا التوجيه، فإن ثمة توجيه آخر خاص بهذه المسألة لا يختلف كثيرا عن سابقه، بيد أنه يتفق معه في إيجاد تأويل مقبول عن الصوفية في مسألة التفضيل، وهذا التوجيه يسلم بأن التفاضل بين الولاية والنبوة، تفاضل وتمايز بين ذاتين أو شخصين (الولي – النبي) لا شخص واحد – على عكس التوجيه السابق – ومع ذلك هو ينظر إلى المسألة من زاوية أخرى، هي زاوية التكامل لا زاوية التناقض أو التعارض، فيرى أصحاب هذا التوجيه، أن الأفضلية مطلقا للنبوة، بيد أن النبوة لما كانت منقطعة احتاج الناس إلى من يكملون رسالة النبوة تبليغا وإفهاما، ويحملون للناس مشاعل الهداية التي أتت بها النبوة، فلم تكن غير الولاية أنسب لإكمال هذا الطريق في إيصال رسالة الأنبياء وحمل مشاعل الهداية لسائر الناس، وقد أيدهم الله بما يتناسب مع هذا الدور المنوط بهم بما منحهم من كرامات، يتحدث د. أبو العلا عفيفي عن دور الولاية في مواصلة سيرها على درب النبوة "أما تأييدهم الدائم للنبي فبما يظهره الله على أيديهم من الكرامات التي تمكن لهم في نفوس الخلق وتحمل الناس على إجلالهم وتعظيمهم، وبالتالي على إجلال وتعظيم صاحب الشرع الذي يتبعونه، فالناس بعد النبي ليسوا بحاجة إلى نبي جديد ولا إلى معجزة جديدة تظهر على يد نبي، ولكنهم بحاجة إلى أولياء كاملي الإيمان مؤيدين بتأييد الله يذكرون الناس برسالة النبي إذا نسوها أو قصروا في اتباعها"(١).

إن هذين التوجيهين لما جاء ظاهره عن بعض الصوفية يوحي بلبس في عقيدتهم في النبوة، من كونهم يعلون شأن الولاية على شأن النبوة، قد أماطا اللثام عن عقيدتهم الحقيقية في النبوة وأنهم يسيرون فيها وفق مذهب أهل السنة، يحكي لنا د. أبو العلا عفيفي، العقيدة الحقة للصوفية في النبوة فيقول: "أجمع

(١) **التصوف الثورة الروحية في الإسلام:** د. أبو العلا عفيفي، صـــ٢٩٣.

جمهور الصوفية من أهل السنة على تفضيل الأنبياء على الأولياء، وعلى أن الولاية بداية النبوة"(١).

أما القول بتفضيل الولاية على النبوة بألفاظ لا تقبل التاويل، فإن الصوفية الحقة منه برءاء، فمثل هذه الأقوال إنما هي في الحقيقة للمجسمين والمشبهين الذين اندسوا في ساحة التصوف ذواتا وأقوالا، يقول د. عفيفي: "وعارضهم في ذلك(٢) مجسمة خراسان الذين ادعوا أن الأولياء يصلون إلى حالة يفنون فيها عن أنفسهم ويبقون بالله، ويسمون هذه الحالة بالولاية، وهي ليست حالا للأنبياء، وكذلك المشبهة الذين زعموا أن في الولاية اتصافا بأوصاف الألوهية عن طريق الحلول وما شاكله"(٣).

وفي إثبات النبوة وتقريرها وتقريرها عند الصوفية على وجه يوافق ما عليه الجمهور من أهل السنة، يقدم لنا الإمام الطوسي دليلا قويا يظهر من خلاله الفرق الشاسع بين كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء، وهذا الدليل في الوقت ذاته يبعد الطعن عن الصوفية الذي شنع به خصماؤهم عليهم، فهو في هذا الدليل يثبت للأولياء الكرامات، والمعجزات للأنبياء، ثم يفرق بينهما بأمرين جوهريين حتى لا يلتبس على أحد مفهوم الكرامة أو المعجزة، وحتى لا ينسب أحد للأولياء ما ليس لهم مما هو موقوف على الأنبياء، وهو بهذا الاستدلال يحفظ للنبوة مقامها، وقد أورد الطوسي هذا الدليل في سياق رده على من أنكر كرامات الأولياء بحجة أنها تلتبس بمعجزات الأنبياء وبالتالي فإن هذا – أي في حال إثبات الكرامة – سيؤدي إلى المساواة بين النبي والولي، وفي دحض هذا

(١) **التصوف الثورة الروحية في الإسلام:** د. أبوالعلا عفيفي: صـــ٢٩٣.

(٢) هؤلاء المجسمة والمشبهة عارضوا أهل التصوف الحقيقي بهذه الأقوال.

(٣) **التصوف الثورة الروحية في الإسلام:** د. أبوالعلا عفيفي، صـــ٢٩٤.

الزعم يفرق الطوسي بين كرامة الولي ومعجزة النبي فيقول: "من أنكر ذلك – أي كرامات الأولياء – فإنما أنكرها احترازا من أن يقع وهن في معجزات الأنبياء، وقد غلط قائل هذا القول لان بينهم – أي الأولياء – وبين الأنبياء في ذلك فرقا من جهات شتى: فوجه منها أن الأنبياء مستعبدون بإظهار ذلك للخلق...والأولياء مستعبدون بكتمان ذلك عن الخلق..، والوجه الآخر أن الأنبياء يحتجون بمعجزاتهم على المشركين..والأولياء يحتجون بذلك على نفوسهم حتى تطمئن وتوقن"(١).

وإذا كان خبر القوم لا يأتي به إلا واحد من هؤلاء القوم، فإن أحد الصوفية الكبار، وهو: الإمام الهجويري، ينبئنا بعقيدة الصوفية في قضية النبوة، من خلال كتابه (كشف المحجوب) الذي يعد من المصادر الأساسية للتصوف، فيقول: "اعلم أن جملة مشايخ هذه الطريقة مجمعون على أن الأولياء في جميع الأوقات والأحوال متابعون للأنبياء ومصدقون لدعوتهم، والأنبياء أفضل من الأولياء، لن نهاية الولاية بداية النبوة، وجميع الأنبياء أولياء، ولكن لا يكون من الأولياء نبي، والأنبياء متمكنون في نفي صفات البشرية، والأولياء عارية، وما يكون لهذا الفريق حالا طارئة يكون لذلك الفريق مقاما، وما يكون مقاما لهذا الفريق يكون لذلك الفريق حجابا، ولا يختتلف في هذا أي أحد من علماء أهل السنة ومحققي هذه الطريقة"(٢).

---

(١) **اللمع:** الطوسي، صـــ٣٩٣ بتصرف بسيط.

(٢) **كشف المحجوب:** أبوالحسن علي بن عثمان الهجويري، دراسة وترجمة وتعليق: إسعاد عبدالهادي قنديل، تقديم: بديع جمعة، طـــ: المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة، طـــ سنة ٢٠٠٧م، جـــ٢، صـــ٤٧٤.

ثم يؤكد لنا ما أسلفناه سابقا من الأقوال التي تفيد تفضيل الولاية على النبوة، هي أقوال لا تعبر عن الإطار العام الذي رسمه الصوفية الحقة لأنفسهم في عقيدة النبوة، وأن كل هذه الأقوال إنما صدرت عن فرق ومذاهب لم يصح معتقدهم في الأصل الأول في باب العقائد – أصل التوحيد – ومن ثم جاء كلامهم غير مستقيم في عقيدة النبوة، وهذه الفرق هي المجسمة والمشبهة، يحكي الهجويري مذهبهم – بعد أن بيَّن مذهب أهل التصوف الحقيقي في عقيدة النبوة – فيردف بكلام في بيان طريقة هؤلاء المجسمة والمشبهة في عقيدة النبوة فيقول: "ولا يختتلف في هذا أي أحد من علماء أهل السنة ومحققي هذه الطريقة، غير فريق من الحشوية وهم مجسمة أهل خراسان المتكلمون بكلام متناقض في أصول التوحيد، لأنهم لا يعرفون أصل هذه الطريقة، ويسمون أنفسهم أولياء، وهم أولياء حقا ولكنهم أولياء الشيطان، ويقولون أن الأولياء أفضل من الأنبياء، ويكفيهم هذه الضلالة .. وفريق آخر من المشبهة الذين ينتمون إلى هذه الطريقة ويجيزون – لعنهم الله – حلول ونزول الحق في جسم العبد بمعنى الانتقال، ويقولون بجواز التجزئة على ذات الباري تعالى، وذلك في المذهبين المذمومين"(١).

ونظرا لهذه الشناعات العقدية التي يتفوه بها هاتين الطائفتين (المشبهة والمجسمة) فإن الإمام الهجويري لا يتردد في أن ينسب مصل هذه المقالات إلى الكفر، ليس فقط للجرم العقدي الذي ارتكبوه في حق العقيدة الإسلامية بتفضيلهم الولاية على النبوة، وليس فقط للجرم العقدي في قولهم بالحول والاتحاد بين الله – تعالى – والعباد حلولا واتحاديا جسمانيا، بحيث لا يصير ثمة فرق بين الله

(١) **كشف المحجوب:** أبوالحسن علي بن عثمان الهجويري: جـ٢، صـ٤٧٤ بتصرف بسيط.

والعبد، إنما أيضا لأنهم شوهوا فكر ومذهب طائفة الصوفية بنسبة مثل هذه الشناعات إلى مذهبهم، أما عن الحكم الذي أصدره الهجويري على أمثال هذه المقولات فيتمثل في قوله: "وفي الجملة فإن هاتين الطائفتين اللتين تدعيان الإسلام متفقتان في نفي تخصيص الأنبياء، وكل من يعتقد نفي تخصيص الأنبياء يصير كافرا"(١).

ثم يقرر الهجويري عقيدة الصوفية في رتبة الولاية ورتبة النبوة وما بين الرتبتين من فوارق، فيقول: "فالأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين دعاة وأئمة، والأولياء متابعون لهم بإحسان، ومحال أن يكون المأموم أفضل من الإمام، وجملة القول: اعلم أنه إذا وضعت أحوال وأنفاس أوقات جميع الأولياء في جنب قدم صدق لنبي فإنها تتلاشى جملة، لأن هذه الطائفة (أي الأولياء) يطلبون ويسلكون، وتلك الطائفة (أي الأنبياء) قد وصلوا وأدركوا، ورجعوا بأمر الدعوة ويحملونها لقوم"(٢).

ولم يكن تقرير الهجويري لعقيدة النبوة عند الصوفية، تقريرا مرسلا خاليا من الأدلة والبراهين، بل إنه جاء بأسطع الأدلة وأوضح البراهين، وقد تمثل كلاهما بما عزاه إلى البسطامي من مقولة تبين عقيدته في النبوة، أما عن وجه السطوع والوضوح في هذا النقل فيتمثل في الشخصية المنقول عنه (البسطامي) وقد حام حول هذه الشخصية الكثير والكثير من الأقوال والأراء، فحينما يأتي الهجويري بنص صريح يرسم لنا عقيدة البسطامي في النبوة، فهذا ما يضفي على هذا الرأي الوضوح والسطوع، يقول الهجويري: "سئل أبويزيد (رضي الله عنه): ما تقول في حال الأنبياء؟ قال: هيهات! لا تصرف لنا أبدا فيهم، فكل

(١) **كشف المحجوب:** الهجويري، جـ٢، صـ٤٧٤،٤٧٥.

(٢) المصدر السابق: جـ٢، صـ٤٧٥.

ما نتصوره فيهم كله نحن، وقد جعل الحق تعالى إثباتهم ونفيهم في درجة لا تصل إليها أعين الخلق، فكما أن مراتب الأولياء خافية عن إدراك الخلق، كذلك مراتب الأنبياء خافية عن تصرف الأولياء"(١).

وليس الهجويري فقط هو من استشهد على عقيدة النبوة عند الصوفية بكلام لقطب من أقطابهم (البسطامي) بل انضم إليه أيضا: الكلاباذي، الذي بين عقيدة النبوة عنده، فقال: "قال أبويزيد البسطامي: آخر نهايات الصديقين أول أحوال الأنبياء، وليس لنهاية الأنبياء غاية تدرك"(٢).

وفي إثبات وتقرير فضل النبوة على الولاية، يقيم الإمام الطوسي الدليل على هذا، ودليله إنما كان منصبا على أقوى ما يمكن أن يستشهد به أولئك الذين يفضلون الولاية على النبوة، أعني: قصة العبد الصالح مع موسى (عليه السلام)، الواردة في القرآن الكريم، فنجد الطوسي عمد إلى هذه القضية وكأنه استشعر ركون هؤلاء – الذين يفضلون الولاية على النبوة – على هذه القضية وتعويلهم عليها في هذا التفضيل، فنظر الطوسي في هذه الآيات ليحللها ويأتي منها بما يخالف مذهبهم مستعينا في ذلك بآيات القرآن الكريم، وهو في هذا ينظر نظر العالم المدقق الذي يجمع آيات القرآن الكريم بعضها إلى بعض حتى ينتظم من هذا الجمع معنى مستقيما مقبولا، لا أن يعمد إلى آية دون أن يضم إليها آيات أخر، لأن القرآن يفسر بعضه بعضا، فيستهل الطوسي كلامه ببيان أن من ذهب

(١) **كشف المحجوب:** الهجويري، جـ٢، صـ٤٧٦.

(٢) **كتاب التعرف لمذهب أهل التصوف:** الإمام العالم العارف أبوبكر محمد بن إسحاق البخاري الكلاباذي المتوفى سنة ٣٨٠هـ (٩٩٠م)، نشر بتصحيح واهتمام: الأستاذ/ أرثر جون أربري، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط الثانية سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، صـ٤٢.

هذا المذهب – تفضيل الولاية على النبوة – فقد ألقى بنفسه في مهاوي الضلال، يقول: "ثم ضلت فرقة في تفضيل الولاية على النبوة، ووقع غلطهم في قصة موسى والخضر عليهما السلام، وتفكرهم في ذلك برأيهم"(١).

ثم يستعرض الطوسي آيات القصة التي فهمها هؤلاء على سبيل الخطأ، وبعد استعراضها يقول: "فظنت هذه الطائفة الضالة أن ذلك نقص في نبوة موسى (عليه السلام) وزيادة للخضر (عليه السلام) على موسى في الفضيلة، فأداهم ذلك إلى أن فضلوا الأولياء على الأنبياء"(٢) ثم استعرض الطوسي عددا من الأنبياء وما خصهم الله به من معجزات، ثم عرج على غيرهم من أهل الصلاح والتقوى مبينا ما كان لهم من خرق العادة التي هي على سبيل الكرامة لا الإعجاز(٣)، ثم يبين الطوسي رقي النبوة في كونها علة للولاية وكراماتها، ولولا النبوة ما كانت الولاية ولا الكرامة، وما نال الأولياء كراماتهم إلا باتباعهم واقتدائهم بالأنبياء، يقول: "وكل ولي من الأولياء ينال من الكرامة بحسن اتباعه لنبيه (صلى الله عليه وسلم)، فكيف يجوز أن يفضل التابع على المتبوع، والمقتدي على المقتدى به؟ وإنما يعطى الأولياء رشاشة مما يعطى الأنبياء (عليهم السلام)"(٤).

وحيث إن الطوسي أراد أن يقيم حجة كاملة في إثبات وتقرير فضل النبوة على الولاية، فتراه يفند حججهم كاملة ويأتي عليها من جميع وجوهها، ومن تلك الوجوه، ما زعمه هؤلاء أن الولاية تفضل النبوة من حيث مصدر التلقي، فمصدر التلقي عند الأولياء الإلهام، ومصدر التلقي عند الأنبياء الوحي، وثمة

---

(١) **اللمع:** الطوسي، صـــ٥٣٥.

(٢) المصدر السابق: صـــ٥٣٥.

(٣) المصدر السابق اللمع: انظر صـــ٥٣٥،٥٣٦.

(٤) المصدر السابق: صـــ٥٣٦.

ما يفضل به الإلهام على الوحي وهو: الاتصال، فالوحي منقطع لأن النبوة منقطعة، أما الإلهام فهو متصل لأن الولاية مستمرة، يفند الطوسي هذا الزعم فيقول " والذي قال: إن الأنبياء (عليهم السلام) يوحى إليهم بواسطة، والأولياء يتلقفون من الله بلا واسطة، فيقال لهم: غلطتم في ذلك، لأن الأنبياء (عليهم السلام) هذا حالهم على الدوام، يعني الإلهام، والمناجاة، والتلقف من الله (عز وجل) بلا واسطة، والأولياء وقتا دون وقت"(١).

ثم يبين الطوسي المناط الآكد في كون النبوة تفضل الولاية فيقول: "وللأنبياء (عليهم السلام)، الرسالة، والنبوة، ووحي بنزول جبريل (عليه السلام)، وليس للأولياء ذلك"(٢).

ومن باب هو أقرب إلى المكاشفات والفيوضات والعطاءات الإلهية، يبين الطوسي للمدافعين عن فضل الولاية على النبوة، وكأنه يقول لهم: تدافعون عما غاب عنكم وتحققنا نحن به، فإذا هو يبين لهم أن نور النبوة أقوى وأشد من نور الولاية، ولو أن إرادة الله شاءت ألا تظهر أنوار النبوة في موسى (عليه السلام)، لمحقت أنوار الولاية في الخضر، ومهما كان الأمر فإن الولاية أبدا لا تلحق النبوة فضلا عن أن تتجاوزها، لأن النسبة بينهما نسبة فرع لأصل، فكيف يتجاوز الفرع أصله؟ يقول الطوسي: "ولو بدت ذرة على الخضر (عليه السلام) من أنوار موسى (عليه السلام)، وتخصيصه بالكلام، لامتحق الخضر (عليه السلام)، ولكن حجبه الحق عن ذلك تهذيبا وزيادة لموسى (عليه السلام)، فافهم ذلك، والولاية والصديقية منورة بأنوار النبوة، فلا تلحق النبوة أبدا، فكيف تفضل عليها؟"(٣).

---

(١) **اللمع:** الطوسي، صـ٥٣٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ومما شنع به خصوم الصوفية عليهم فيما يخص قضية النبوة، وكونهم لا يجرون فيها مجرى أهل السنة، القول بأنهم يذهبون في هذه القضية–النبوة – مذهب الفلاسفة، ويميلون إلى رأيهم فيها بأن النبوة مكتسبة، وهذا قول يبرء منه الصوفية، لأنهم يؤكدون على القول بأن النبوة اصطفاء واختيار إلهي لا دخل للبشر فيه، وقد صرح الإمام الغزالي(١) بهذا حين قال "اعلم أن الرسالة أثرة

(١) لا يخفى أن الإمام الغزالي مر بأطوار فكرية، وقف من خلالها على كثير من العلوم ينتخبها أيها أزكى في استسقاء المعارف الثابتة اليقينية، ووصولا إلى هذا المطلوب، انتهج مذهب الشك المنهجي فوضع مصادر المعرفة من الحواس والعقل تحت الاختبار ليقس قدرتها في الوصول إلى هذا النوع المطلوب من المعرفة، ولم يتوقف عند اختبار هذه المصادر وحسب بل إنه عمد إلى اختبار فروع العلوم والمعارف وكذا الأفكار والعقائد ليتبين أيها يصل من خلاله إلى المعارف المطلوبة، وهو يتحدث عن هذا المنهج فيقول: "ولما شفاني الله من هذا المرض بفضله وسعة جوده، أحضرت أصناف الطالبين عندي في أربع فرق: ١- المتكلمون: وهم يدعون أنهم أهل الرأي والنظر، ٢- الباطنية: وهم يزعمون أنهم أصحاب التعليم، والمخصوصون بالاقتباس من الإمام المعصوم، ٣- الفلاسفة: وهم يزعمون أنهم أهل المنطق والبرهان، ٤- الصوفية وهم يدعون أنهم خواص الحضرة، وأهل المشاهدة والمكاشفة فقلت في نفسي: الحق لا يعدو هذه الأصناف الأربعة، فهؤلاء هم السالكون سبل طلب الحق، فإن شذَّ الحق عنهم، فلا يبقى في درك الحق مطمع" المنقذ من الضلال: الغزالي، صـــ٦٩، وعكف الغزالي على دراسة هذه العلوم بعد حصرها مدة من الزمن، ووقف على دقائقها وأسرارها، فتبين له أن العلم الذي يوصل إلى مقصوده هو علم التصوف، يقول: "ودمت على ذلك مقدار عشر سنين، وانكشفت لي في أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها، والقدر الذي أذكره لينتفع به. إني علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة وأن سيرتهم أحسن السير، وطريقهم أصوب الطرق، وأخلاقهم أزكى الأخلاق " المنقذ من الضلال: الغزالي، صـــ١٠٦، وبهذا يعلم أن الغزالي صوفي كبير له في هذا العلم القدم الراسخة.

علوية وخطوة ربانية وعطية آلهية لا تكتسب بجهد ولا تنال بكسب {**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**} [الأنعام:١٢٤] {**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ**} [الشورى:٥٢] .. فليس الأمر فيها اتفاقيا جغرافيا حتى ينالها كل من دب ودرج أو مرتبا على جهد وكسب حتى يصيبها كل من فكر وأدلج"(١).

وإن مما يؤكد على حقيقة عقيدة النبوة عند الصوفية، وكونها تجري على ما عليه جمهور أهل السنة، أنهم لو قالوا بغير هذا – مما ظن عنهم – أي: بتفضيل الولي على النبي، لنسبوا العصمة للأولياء دون الأنبياء، لكنهم صرحوا بعكس ذلك من وجوب العصمة للأنبياء دون غيرهم، وهذا مما يضفي صدقا على صدق في صحة معتقدهم في النبوة، وإن وجوب العصمة للأنبياء دون سواهم، جاء ضمن القواعد التي أرساها الشيخ زروق للتصوف، فقال تحت القاعدة رقم ١٤٩ ما نصه "والعصمة غير موجودة لسوى الأنبياء"(٢).

وليس أدل على إثبات وتقرير عقيدة النبوة عند الصوفية، أنهم لايثبتون فقط العصمة لهم، بل إن كثيرا من أقطابهم يرتفعون بهذه العصمة إلى حد يجعلهم يضعون الأنبياء في مكانة عالية ورفيعة فيجلون مقامهم عن التلبس بأدنى الذنوب والصغائر، فتراهم فيما يخص مسألة العصمة يخالفون كثيرا من العلماء الذين يجوزون وقوع الذنب من الأنبياء مع اختلاف فيما بينهم في زمن الوقوع هل قبل البعثة أم بعدها، وبعيدا عن هذا الخلاف، يترفع كثير جدا من كبار

---

(١) **معارج القدس:** الغزالي، صـــ١٣٠ بتصرف بسيط.

(٢) **قواعد التصوف:** أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمـــد بـــن عيـــسى زرّوق الفاســـي البرنسي المتوفى ٨٩٩هـــ، تقديم وتحقيق: عبدالمجيد خيالي، طـــ: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طـــ الثانية سنة ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م، صـــ٩٨.

الصوفية عن نسبة الذنوب للأنبياء، ويرتقون بهم إلى درجة تجعل وقوع الذنب عنهم وكأنه قدح في مقام النبوة، ومقامها في نظرهم يجل عن ذلك، وإن أقوى الشواهد على ما نقول: أن ما جرى الحديث به في الكتاب والسنة مما كان ظاهره إثبات وقوع الذنب من بعض الأنبياء، ترى الصوفية يؤلونه تأويلا يتوافق مع معتقدهم في عصمة الأنبياء، أخبر عن هذا، الكلاباذي، فتحت عنوان: قولهم فيما أضيف إلى الأنبياء من الزلل، ينقل لنا عبارات كبار القوم في هذه المسألة فيقول " قال الجنيد والنوري وغيرهما من الكبار: إن ما جرى على الأنبياء إنما جرى على ظواهرهم، وأسرارهم مستوفاة بمشاهدات الحق واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: **(فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا)** [طه:١١٥] وقالوا: ولا تصح الأعمال حتى يتقدمها العقود والنيات وما لا عقد فيه ولا نية فليس بفعل، وقد نفى الله تعالى ذلك عن آدم بقوله: **(فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا)** قالوا: ومعاتبات الحق لهم عليها إنما جاءت علما للأغيار ليعلموا عند إتيانهم المعاصي مواضع الاستغفار"(١).

ونفس هذا المعنى نجده عند السلمي – فيما ينقله عن ابن عطاء، وأقرب الظن أنه ليس السكندري المعروف– (٢)، الذي فسر وقوع آدم في الذنب بأنه

---

(١) **التعرف لمذهب أهل التصوف:** الكلاباذي، صـــ٤٣.

(٢) وهذا على العكس مما صرح به محقق تفسير السلمي في مقدمة التحقيق، حيث صرح أن السلمي في تفسيره لم يكن له مجهود كبير في هذ التفسير حيث اعتمد في الأكثر على جمع أقوال الصوفية أكثر من اعتماده على آرائه هو في التفسير، ومما عزاه المحقق إلى السلمي أنه نقل عن ابن عطاء السكندري، وإن تفسير الآية التي نحن بصددها مما نقله السلمي عن ابن عطاء الله، وهذا لا نسلم به، لأنه بمراجعة التاريخ الزمني للسلمي وابن عطاء الله، سنجد السلمي توفي في مستهل القرن الخامس الهجري (٤١٢هـــ) أما ابن عطاء الله فقد كان متأخرا فقد توفي في مستهل القرن الثامن=

وقوع من جانب الظاهر فقط، أما الباطن فلم يتلبس بشيء من المعصية، فهو طاهر على ما هو عليه مما يقتضيه مقام النبوة، فيقول السلمي في تفسير قوله تعالي: {**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا**} [طه:١١٥] "قال ابن عطاء في قوله: {**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ**} عهدنا إلى آدم أن لا يطالع مني سواي فنسي عهدي وطالع الجنان، {**وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا**} أي لم يطالع بسره، ولكنه طالعه بعينه"(١).

وكأنهم بهذا التأويل يجعلون وقوع الأنبياء في بعض مواضع الذلل، كأنه وقوع فقط من ناحية الظاهر حتى يتعلم غيرهم عنهم إذا ما وقعوا في الزلات كيف يتوبون، وكأن هذا الوقوع اقتضاه التشريع لتعليم الغير.

ويعلق أحد الباحثين، على مذهب الصوفية في عصمة الأنبياء، الذي تنبئ به النصوص السابقة، فيقول: "وفي الكلام ما يدل على اعتقادهم بعصمة الأنبياء

=الهجري، فكيف يأخذ السابق زمانا (السلمي) عن المتأخر زمانا (ابن عطاء الله)، حتى إنه بالرجوع إلى طبقات الصوفية للسلمي نجده لم يترجم لابن عطاء الله، وهذا مما يستقيم نظرا تقدم السلمي زمانا وتأخر ابن عطاء الله زمانا، انظر: حقائق التفسير تفسير القرآن العزيز: الإمام أبي عبدالرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي المتوفى سنة ٤١٢هـ ، تحقيق: سيد عمران، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، طـ الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، صـ١٠، وانظر ترجمة السلمي وابن عطاء الله في: الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) طـ: دار العلم للملايين، طـ الخامسة عشر سنة ٢٠٠٢م، جـ١، صـ٢٢١، جـ٦، صـ٩٩، وانظر ترجمة ابن عطاء الله في: الحكم العطائية: ابن عطاء الله السكندري، شرح: ابن عباد النفري الرندي، إعداد ودراسة: محمد عبدالمقصود هيكل، إشراف ومراجعة: د. عبدالصبور شاهين، طـ: مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة، طـ الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، صـ١٣ وما بعدها.

(١) **حقائق التفسير**: السلمي، صـ٤٤٩.

من جميع الذنوب كبيرها وصغيرها، وما وقع من معاتبة من الله تعالى لنبي من أنبيائه – لفعل وقع منه ظاهره المخالفة فاتبعه باستغفار – إنما هو لتعليم أمته أن يستغفروا إذا وقع منهم فعل مشابه، لأنه يقع منهم بعزم، أما النبي فإنه يفعله بدون عزم"(١).

فالتصريح بنسبة العصمة للأنبياء وحدهم من أقوى الأدلة على وأثبتها على صحة عقيدة النبوة عند الصوفية وتقريرهم لها على وجه موافق لما عليه سائر جمهور أهل السنة، وبهذا تواردت الأقوال وتواترت الأنباء عن علماء الصوفية بتصريحات لا تقبل التأويل، وإن من جملة هذه التصريحات، ما صرح به الكلاباذي من إجماع الصوفية على تفضيل الأنبياء على سائر البشر ولي أو غير ولي، يحكي لنا هذا الإجماع فيقول: "وأجمعوا جميعا أن الأنبياء أفضل من البشر وليس في البشر من يوازي الأنبياء في الفضل لا صدِيق ولا ولي ولا غيرهم وإن جلَّ قدره وعظم خطره"(٢).

ومما يتصل بهذا المقام، في كون العصمة لا تكون إلا للأنبياء، وهي مما ميز الله بها جناب النبوة من التلبس بمعصية، أما غيرهم من الأولياء فلهم ما يسمى بالحفظ، وشتان ما بين العصمة والحفظ، يبدي لنا ما بينهما من فوارق، الإمام القشيري، فيقول: "وكما أن النبيّ لا يكون إلا معصوما فالوليّ لا يكون إلا محفوظا، والفرق بين المحفوظ والمعصوم أن المعصوم لا يلمّ بذنب البتّة، والمحفوظ قد تحصل منه هنات، وقد يكون له– فى الندرة– زلّات، ولكن لا يكون له إصرار {**ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ**} [النساء:١٧]"(٣).

---

(١) **الجنيد بن محمد وآراؤه العقدية والصوفية عرض ومناقشة:** نوال بنت عبدالسلام بن إدريس فلاته، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٩هـ، صـ٢١٣.

(٢) **التعرف لمذهب أهل التصوف:** الكلاباذي، صـ٤٢.

(٣) **لطائف الإشارات:** القشيري، جـ٢، صـ١٠٥، أثبتنا الآية الواردة على وجه الصحة، وإن كان ورودها في المصدر جاء على وجه من التصحيف.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتنال الأماني وتحقق الرغبات.

بعد رحلة مع هذا البحث، وبعد التطواف مع مباحثه ومسائله، التي كانت بمثابة المقدمات، خلصت إلى النتائج الأتية:

أولا: العقل والنبوة كلاهما هبة من الله (ﷻ) لهداية الإنسان إلى الطريق القويم.

ثانيا: النبوة هي الركيزة الأساية لإثبات كثير من القضايا العقدية، ومن ثم عني الفكر الإسلامي بهذه القضية عناية شديدة، لأن الإيمان بها مفتاح للإيمان بكل حقائق الدين.

ثالثا: تأخر البحث الكلامي في قضية النبوة من حيث إقامة الأدلة ودفع الشبه، حتى وجد من ينازع فيها من المشككين والملحدين.

رابعا: مسلك المعجزة ليس هو المسلك الوحيد الذي أقامه المتكلمون دليلا على إثبات النبوة.

خامسا: تنوعت مسالك المتكلمين في إثبات قضية النبوة.

سادسا: المعتزلة وإن كانوا قد عولوا كثيرا على العقل، إلا إنهم لم يقولوا بكفاية العقل عن النبوة، بل لهم أدلة عقلية في غاية القوة لإثبات النبوة، وهم يقررون: أن العقل وإن كان يستقل بدرك بعض الحقائق، إلا إن هذا الإدراك من حيث الجملة لا من حيث التفصيل، ومن ثم فلا استغناء عن النبوة.

سابعا: شنع البعض على الصوفية بأنهم زلوا في عقيدة النبوة، وموطن الزلل أنهم فضلوا الولاية على النبوة، وهذا اتهام يبرء منه الصوفية.

ثامنا: ما ورد من ألفاظ عن الصوفية يوحي ظاهرها بتفضيل الولاية على النبوة، لا تحمل على ظاهرها، وإنما أراد بها الصوفية معنى آخر، وهذا بتصريح الصوفية أنفسهم.

تاسعا: تواترت وتواردت أقوال الصوفية على أن النبوة مستقيمة لديهم عقيدة وتأصيلا وفهما، كاستقامتها عند سائر جمهور أهل السنة.

عاشرا: كلام الصوفية عن التفرقة بين الكرامة والمعجزة، والتفرقة بين الولي والنبي، وإثبات العصمة للنبي دون الولي، كل هذا من أقوى الأدلة على إثبات النبوة وتقريرها عندهم على وجه يوافق ما عليه جمهور أهل السنة.

حادي عشر: الصوفية يؤكدون على أن النبوة اصطفاء واختيار إلهي لا دخل فيه للبشر.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، أهل الصدق والوفاء، صلاة دائمة ما تبسم فجر فأتحف الجو بالضياء، وانتشع هجر فطاب الود والصفاء،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١. **أدلة إثبات النبوة عند المتكلمين في ميزان فلاسفة الإسلام ابن رشد أنموذجا:** د. عزيز البطيوي، بحث منشور في: مجلة الراصد العلمي، الجزائر، العدد: الثالث، سنة النشر: يناير ٢٠١٦م.

٢. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد:** لإمام الحرمين الجويني ٤١٩، ٤٧٨هـ، تحقيق وتعليق وتقديم: د. محمد يوسف موسى، د. علي عبدالمنعم عبدالحميد، طـ: مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة المثنى، بغداد، طـ سنة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

٣. **أصول الدين:** أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩هـ، طـ: مدرسة الإلهيات، استانبول، تركيا، طـ سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.

٤. **أصول الدين:** للإمام أبي اليسر محمد البزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، طـ: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طـ سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٥. **الأعلام:** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) طـ: دار العلم للملايين، طـ الخامسة عشر سنة ٢٠٠٢م.

٦. **الاقتصاد في الاعتقاد:** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٧. **إلجام العوام عن علم الكلام:** أبوحامد الغزالي ٤٥٠ - ٥٠٥هـ ، طـ: دارالمنهاج، جدة، السعودية، طـ الأولى سنة ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م.

٨. **البداية من الكفاية في الهداية:** نور الدين الصابوني، تحقيق وتقديم: د. فتح الله خليف، طـــ: دار المعارف، الإسكندرية، طـــ سنة ١٩٦٩م.
٩. **تبصرة الأدلة في أصول الدين:** للإمام أبي المعين ميمون النسفي الماتريدي المتوفى سنة ٥٠٨هـــ/١١١٤م، تحقيق وتعليق: د. محمد الأنور حامد عيسى، طـــ: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طـــ الأولى سنة ٢٠١١م.
١٠. **تحفة المريد:** للشيخ/ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري المتوفى سنة ١٢٧٧هـــ، شرح جوهرة التوحيد للعلامة الشيخ برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المتوفى سنة ١٠٤١هـــ، ضبطه وصححه: عبدالله محمد الخليلي، طـــ: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـــ الثانية سنة ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـــ.
١١. **التصوف الثورة الروحية في الإسلام:** د. أبوالعلا عفيفي، طـــ: دار الشعب، بيروت، بدون تاريخ.
١٢. **التصوف المنشأ والمصادر:** إحسان إلهي ظهير، طـــ: إدارة ترجمان السنة، باكستان، طـــ الأولى سنة ١٤٠٦هـــ/١٩٨٦م.
١٣. **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل:** القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـــ، تحقيق: الشيخ/ عماد الدين أحمد حيدر، طـــ: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، طـــ الأولى سنة ١٤٠٧هـــ/١٩٨٧م.
١٤. **التمهيد لقواعد التوحيد:** للإمام أبي المعين النسفي المتوفى سنة ٥٠٨هـــ، دراسة وتحقيق: جيب الله حسن احمد، تقديم: د. محمد ربيع جوهري، طـــ: دار الطباعة المحمدية، القاهرة، طـــ الأولى سنة ١٤٠٦هـــ-١٩٨٦م.

١٥. **الجنيد بن محمد وآراؤه العقدية والصوفية عرض ومناقشة:** نوال بنت عبدالسلام بن إدريس فلاته، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٩هـ.

١٦. **حقائق التفسير تفسير القرآن العزيز:** الإمام أبي عبدالرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي المتوفى سنة ٤١٢هـ، تحقيق: سيد عمران، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٧. **الحكم العطائية:** ابن عطاء الله السكندري، شرح: ابن عباد النفري الرندي، إعداد ودراسة: محمد عبدالمقصود هيكل، إشراف ومراجعة: د. عبدالصبور شاهين، طـ: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، طـ الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

١٨. **الحكمة في مخلوقات الله:** للإمام أبي حامد الغزالي الطوسي المتوفى سنة ٥٠٥هـ ، تحقيق: د. محمد رشيد قباني، طـ: دار إحياء العلوم، بيروت، طـ ألأولى سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٩. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) طـ: دار السعادة، القاهرة طـ سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢٠. **الدلائل النبوية بين منهج القرآن الكريم ومنهج المتكلمين:** د. محمد سعيدان مهدي العازمي، بحث منشور في: مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، المجلد: ٣٧، العدد: ١٢٨، سنة النشر يناير ٢٠٢٠م.

٢١. **الذريعة إلى مكارم الشريعة:** أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، طـ: دار السلام، القاهرة، طـ سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٢. **الرسالة القشيرية:** للإمام زين الدين أبي القاسم القشيري، عليها تعليقات لشيخ الإسلام: القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، طـ: دار جوامع الكلم، القاهرة، طـ سنة ١٤٢٨هـ.

٢٣. **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، طـ: مؤسسة الرسالة، طـ الثالثة سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٤. **شرح الأصول الخمسة:** لقاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم: د. عبدالكريم عثمان، تصدير: د. أحمد فؤاد الأهواني، طـ: مكتبة وهبة، القاهرة، طـ الثالثة سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٥. **شرح العقائد النسفية:** سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبدالله (٧٢٢-٧٩١هـ) تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، طـ: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طـ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٦. **شرح المقاصد:** للإمام مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني ٧١٢هـ/٧٩٣هـ، تحقيق وتعليق: د. عبدالرحمن عميرة، تصدير فضيلة الشيخ/ صالح موسى شرف، طـ: عالم الكتب، بيروت، لبنان، طـ الثانية سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٧. **شرح المواقف:** السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٨. **طبقات الصوفية:** أبي عبدالرحمن محمد بن الحسن السلمي المتوفى سنة ٤١٢هـ، تحقيق وتعليق: مصطفى عبدالقادر عطا، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٩. **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار:** القاضي ناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، تحقيق وتقديم: عباس سليمان، طـ: دار الجيل، بيروت، المكتبة الأزهرية، القاهرة، طـ الأولى سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣٠. **غاية المرام في علم الكلام:** أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، طـ: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ.

٣١. **في فقه التدين فهما وتنزيلا:** د. عبدالمجيد النجار، تقديم: عمر عبيد حسنة، بدون بيانات طبع.

٣٢. **قضية النبوة بين الرافضين والمدافعين:** د. صفية العدوي خليل، بحث منشور في: سلسلة الأبحاث السنوية الدولية، مجلد: ٢، العدد: ١، سنة النشر ٢٠١٦م.

٣٣. **قواعد التصوف:** أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى زرّوق الفاسي البرنسي المتوفى ٨٩٩هـ، تقديم وتحقيق: عبدالمجيد خيالي، طـ: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ الثانية سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٤. **كتاب التعرف لمذهب أهل التصوف:** الإمام العالم العارف أبوبكر محمد بن إسحاق البخاري الكلاباذي المتوفى سنة ٣٨٠هـ (٩٩٠م)، نشر بتصحيح واهتمام: الأستاذ/ أرثر جون أربري، طـ: مكتبة الخانجي، القاهرة، طـ الثانية سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٥. **كتاب التوحيد:** محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ) تحقيق: د. فتح الله خليف، طـ: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

٣٦. **كشف المحجوب:** أبوالحسن علي بن عثمان الهجويري، دراسة وترجمة وتعليق: إسعاد عبدالهادي قنديل، تقديم: بديع جمعة، طـــ: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، طـــ سنة ٢٠٠٧م.
٣٧. **لطائف الإشارات:** عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـــ) تحقيق: إبراهيم البسيوني، طـــ: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، طـــ الثالثة، بدون تاريخ.
٣٨. **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة:** لعبد الملك الجويني إمام الحرمين أبوالمعالي ٤١٩ – ٤٧٨هـــ، تقديم وتحقيق: د. فوقية حسين، مراجعة: د. محمود الخضيري، طـــ: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، طـــ سنة ١٣٨٥هـــ/١٩٦٥م.
٣٩. **اللمع:** لأبي نصر السراج الطوسي، حققه وقدم له وخرج أحاديثه: د. عبدالحليم محمود، طه عبدالباقي سرور، طـــ: دار الكتب الحديثة، القاهرة، مكتبة المثنى، بغداد، طـــ سنة ١٣٨٠هـــ/١٩٦٠م.
٤٠. **المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات:** للإمام فخر الدين بن محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـــ، طـــ: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، طـــ سنة ١٣٤٣هـــ.
٤١. **مباحث في منهجية الفكر الإسلامي:** د. عبدالمجيد النجار، طـــ: دار الغرب الإسلامي، بيروت، طـــ الأولى سنة ١٩٩٢م.
٤٢. **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين:** أبوعبدالله محمد بن عمر بن حسين فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـــ، تقديم وتحقيق: د. حسين أتاي، طـــ: مكتبة التراث، القاهرة، بدون تاريخ.
٤٣. **المختصر في أصول الدين:** القاضي عبدالجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد: للأئمة: الحسن البصري، القاضي عبدالجبار، القاسم الرسي،

الشريف المرتضى، يحي بن الحسين، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طـــ: دار الشروق، القاهرة، طـــ الثانية سنة ١٤٠٨هـــ/١٩٨٨م.

٤٤. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ):** مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـــ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طـــ: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٤٥. **معارج القدس في مدراج معرفة النفس:** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى:٥٠٥هـــ) طـــ: دار الآفاق الجديدة، بيروت، طـــ الثانية سنة ١٩٧٥م.

٤٦. **معالم أصول الدين:** الشيخ/ عبدالعزيز بن إبراهيم الثميني المصعبي، طـــ: وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، طـــ سنة ١٤٠٧هـــ/١٩٨٦م.

٤٧. **المغني في أبواب التوحيد والعدل:** القاضي أبي الحسن عبدالجبار الآسد آبادي المتوفى سنة ٤١٥هـــ، النبوات والمعجزات، تحقيق: د. محمود قاسم، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: د. طه حسين، طـــ: الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، طـــ سنة ١٩٦٢م.

٤٨. **مفاتيح الغيب:** أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـــ) طـــ: دار إحياء التراث العربي، بيروت، طـــ الثالثة سنة ١٤٢٠هـــ.

٤٩. **مناهج الأدلة في عقائد الملة:** ابن رشد، تقديم وتحقيق: د. محمد قاسم، طـــ: كتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، طـــ الثانية سنة ١٩٦٤م.

٥٠. **المنقذ من التقليد:** الشيخ/ سديد الدين محمود الحمصي الرازي، المتوفى أوائل القرن السابع، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، طـــ: مؤسسة النشر الإسلامي، طـــ سنة ١٤١٢هـــ.

٥١. **المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال:** حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، حققه وقدم له: د. جميل صليبا، د. كامل عياد، طـــ: دار الأندلس، بيروت، لبنان، طـــ السابعة سنة ١٩٦٧م.

٥٢. **المواقف في علم الكلام:** عضد الله والدين القاضي عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، طـــ: عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٥٣. **النبوة بين المتكلمين والفلاسفة دراسة مقارنة:** عبدالشكور الحاج حسين، طـــ: جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، طـــ الأولى سنة ١٤٢٤هـــ/ ٢٠٠٣م.

٥٤. **النبوة بين المتكلمين والفلاسفة عرض ومناقشة:** د. نظير محمد عياد، بحث منشور في: مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، سنة النشر: أكتوبر ٢٠١٧م، المجلد: ٦٨، العدد: الرابع، جـــ١.

٥٥. **النبوة:** د. علي مبروك، طـــ: دار التنوير، بيروت، لبنان، طـــ الأولى سنة ١٩٩٣م.

٥٦. **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـــ) تحقيق: محمد أحمد الحاج، طـــ: دار القلم، دار الشامية، جدة، السعودية، طـــ الأولى سنة ١٤١٦هـــ - ١٩٩٦م.

٥٧. **اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر:** الشيخ عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري الحنفي المتوفى سنة ٩٧٣هـــ ، طـــ: دار إحياء التراث العرب، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص باللغة العربية	٥٩١
الملخص باللغة الإنجليزية	٥٩٣
المقدمة	٥٩٥
التمهيد	٦٠٠
المبحث الأول: أهمية إثبات النبوة	٦٠٢
المبحث الثاني: إثبات النبوة عند المتكلمين	٦١٥
مسالك إثبات النبوة	٦١٨
مسلك حاجة البشر إلى النبوة	٦٢٠
مسلك الاستغناء العقلي	٦٢٨
مسلك المعجزة	٦٣٥
المبحث الثالث: إثبات النبوة عند الصوفية	٦٤٢
الخاتمة	٦٦٤
المصادر والمراجع	٦٦٦
فهرس الموضوعات	٦٧٤

تم بحمد الله

*****